

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

المرجع: .....

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : القانون العام

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

## دور القاضي الأحداث في حماية طفل في حالة خطر

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

التخصص: قانون الجنائي و العلوم الجنائية

الشعبة: حقوق

تحت إشراف الأستاذ:

من إعداد الطالب :

- بوزيد خالد

- حمداني عبد القادر أمين

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذة زاموش فاطيمة الزهرة رئيسا

الأستاذ. بوزيد خالد مشرفا مقررا

الأستاذة بوكر رشيدة مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

نوقشت يوم: 26/06/2024



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم



كفالة الحقوق و العلوم السياسية  
مصلحة الترتيبات  
الرقم: .....م/ت/

## تصريح شرقي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا المضي أدناه،

السيد: محمد الحاج عبد القادر أمين ..... الصفة: طالبا  
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 05.4.33.981 والصادرة بتاريخ: 2016.04.07  
المسجل بكلية: العلوم السياسية قسم: تاريخ العلوم  
والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:  
دور نقابة المحامين في حماية حقوق مالكي فكر

أصريح بشرقي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية  
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

امضاء المعني

المصادقة على شرعية الأمضاء لحضور الشهوة

ب.ت.و. رقم: ..... الصادرة في: .....

السيد: .....

08. JUL 2024

التاريخ: 2024.07.08



\* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية، ومكافحتها

# إهداء

أهدي هذا العمل العلمي المتواضع

إلى والدي وإلى والدي الغالية أطال الله في عمرهما

إلى أخوتي الأعزاء

إلى أصدقائي الأحباء

وإلى كل أساتذة الحقوق حيثما كانوا

إلى كل من ساندني و يسر لي الطريق لإتمام هذا العمل المتواضع

# شكر

نحمد الله العظيم أن وفقنا لإتمام هذا العمل العلمي

فله سبحانه و تعالى الحمد و المنة

و سلاما على سيد الخلق القائل

\* لا يشكر الله من لا يشكر الناس \*

و انطلاقا من هذا التوجيه النبوي نتقدم بأسمى آيات الشكر و التقدير

للأستاذ

" بوزيد خالد "

الذي أشرف بقبوله الإشراف على انجاز هذا البحث العلمي لنيل شهادة

الماستر

كما يسعدنا أن نتقدم بالشكر

إلى لجنة المناقشة لتفضل سيادتها بقبول مناقشة هذه المذكرة و تقديرها زادنا

فخرا و إشرافا

مقدمة

الطفل زينة الحياة الدنيا أنعم بها الخالق البارئ المصور عز وجل على عباده ورسله الذين إصطفى فقال تعالى في محكم التنزيل بعد بسم الله الرحمن الرحيم : " وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً"<sup>1</sup> وقال ايضا: " الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا" وَخَيْرٌ أَمَلًا"<sup>2</sup> . فأولادنا نعمة عظيمة جليلة مستحقة للشكر والثناء على الله صاحب العطاء والجود على فضله الواسع وعطاءه الكريم فهو المعطي لها لمن يشاء والمانع منها من يشاء .

ولقد حثت السنة النبوية المطهرة الجنسين من الذكور والإناث للمسارعة للزواج واختيارا للمرأة الودود الولود بغية الإكثار من الذرية الصالحة النافعة لنفسها ومجتمعها وأمتها والمحافظة على النسل الى أن يرث الله الارض ومن عليها.

إن الأهمية التي تحظى بها ثمرة الأسرة الناتجة عن الزواج الشرعي في إطاره الشرعي وفقا لما جاء في الكتاب والسنة في سبيل تطور الأمة وازدهارها جعلت المشرع الجزائري يعتبره أحد أهداف الزواج وفقا لما جاءت به شريعتنا السمحاء وتشريع شؤون الاسرة الجزائري.

ولأن الطفولة هي المرحلة العمرية الأولى من حياة الانسان والتي عليها تبنى شخصيته والمحيط الذي يعيش فيه الطفل هو الذي يحدد ويكون تلك السلوكيات التي يقوم بها الطفل سواء كانت سلوكيات مفيدة وحسنة له ولغيره أو سلوكيات سيئة وتؤدي به للخطر له ولغيره.

لهذا أولى العالم بأكمله عناية خاصة بهذا الكائن الضعيف وأصبح يحظى بمكانة عالمية لا يستهان بها فأصدرت العديد من النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية والتي

<sup>1</sup> - الآية 38 من سورة الرعد.

<sup>2</sup> - الآية 45 من سورة الكهف

تناولت وأشارت ضمن موادها لحقوق الطفل مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر سنة 1984 وكذا اتفاقية حقوق الطفل والمؤلفة من 54 مادة.

لم يتخلف المشرع الجزائري عن حماية الطفل، وسار على نهج الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية وأقر حماية خاصة له من خلال انضمامه للمعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالطفل.

كما سن المشرع الجزائري وأصدر العديد من القوانين الخاصة بالطفل وحرّم الاعتداء عليه مثل ما هو منصوص عليه في قانون العقوبات الجزائري كتجريم الاجهاض وإزهاق روح الطفل حديث العهد بالولادة وأيضا المعاقبة على تعريض حياة الأولاد وصحتهم وخلقهم وأمنهم للخطر وذلك من خلال اساءة معاملتهم أو يكون سيء معهم لاعتياده على السكر وسوء السلوك أو يهمل رعايتهم والاشراف عليهم بشكل متكرر.

بالإضافة للقانون رقم 15-12-1 المؤرخ في 28 رمضان عام 1436 الموافق ل 15 يوليو سنة 2015، المتعلق بحماية الطفل والذي جاء في الوقت المناسب لازدياد ظاهرة تعرض الأطفال للخطر بشتى أنواعه وكثرة نسبة جنوح الأحداث كتعاطيهم للمخدرات وتعريض حياة غيرهم للخطر.

إن المجتمع الجزائري اليوم دق ناقوس الخطر بالنسبة لظاهرة تعرض الأطفال للخطر وجنوح الاحداث، وللد منها خص المشرع الجزائري قاضي الأحداث بمجموعة من الأحكام والتدابير لمعالجتها.

## أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

أطفالنا مسؤولة في اعناقنا ولهذا ينبغي الاعتناء بهم وحمايتهم من الخطر، لأنهم بطبيعتهم لا يمكنهم درء الخطر على أنفسهم لصغر سنهم وعجزهم البدني والنفسي مما يستوجب إيلاء الاهتمام الخاص بهم خاصة في عصر اليوم وأمام ازدياد نسب تعرضهم للخطر.

كما تكمن أهمية الدراسة أيضا، في توفير الحماية القضائية اللازمة للطفل من خلال دراسة النصوص القانونية التي جاء بها المشرع الجزائري في هذا المجال خاصة في قانون 12-15 ثم تحليلها لمعرفة كفايتها والنقص الموجود فيها وتقديم بعض الاقتراحات والتوصيات للمشرع الجزائري لسد ذلك النقص. أيضا إرشاد الاولياء بالجانب القانوني القضائي الخاص بحمايه الطفل المعرض للخطر بشتى أنواعه من خلال تسليط الضوء على ظاهرة تعرض الأطفال للخطر وأسباب ذلك ودور قاضي الاحداث المختص في معالجتها ليكون الطفل عنصرا فعالا ومؤثرا في مجتمعه.

ولعل ان ارتفاع مشاكل تعرض الأطفال للخطر وتنوعها على المستوى العالمي والدولي وحتى الداخلي دفعنا للتطرق لدراستها بالبحث فيها  
أسباب اختيار الموضوع:

تتقسم أسباب اختيارنا لهذا الموضوع الى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

## أ- الاسباب الذاتية:

الرغبة النفسية لدراسة هذا الموضوع لكون الطفل مستقبل الأمة وعليه تطورها وازدهارها. الرغبة الذاتية في البحث في هذا الموضوع لمعرفة أسباب تعرض الاطفال للخطر ودور قاضي الأحداث في معالجتها.



الرغبة في اقتراح الحلول والتوصيات التي تُساهم في الحد من ظاهرة تعرض الاطفال للخطر. الرغبة في عيش الأطفال بسلام بعيدا عن الجريمة والانحراف.

### ب- الأسباب الموضوعية:

- ازدياد نسب تعرض الأطفال للخطر وجنوح الاحداث.
- تقادم مشاكل تعرض الأطفال للخطر وتنوعها على المستوى العالمي والدولي وحتى الداخلي. دراسة وتحليل المواد القانونية التي جاء بها المشرع الجزائري لحماية الطفل المعرض للخطر ومعرفة الدور المناط لقاضي الأحداث لمجابهتها.
- نقص الدراسات الجامعية في هذا المجال، مما يدفعنا للبحث فيه مرة أخرى بغية توفير الحماية القضائية الكافية للطفل.
- انتشار ظاهرة اختطاف الأطفال والاعتداء عليهم جنسيا، بالإضافة الى استعمالهم في شتى أشكال الجريمة، خاصة قضايا المخدرات والسرقات.

### الأهداف:

إن الهدف المرجو من الدراسة هو التعرف للشق العلمي أو التطبيقي للقوانين التي ذات صلة بالموضوع ومدى تجسيدها في الحقيقة، لأنه الشيء الذي لم يتعرض له وكان مهمل من الدراسات السابقة. تسليط الضوء على القوانين التي وضعها المشرع لحماية الطفل كي نتمكن من تأييدها إذا كانت منسجمة ومتناسقة أو نقوم بنقدها إذا كانت تحتوي على بعض النقائص والثغرات والهفوات.

- كما تهدف إلى التعرف على قضاء الأحداث ودوره الفعال في رعاية الاطفال الجانحين.

## الإشكالية التالية

فيما تتمثل الحماية الجنائية للطفل المعرض للخطر

والإجابة عن الإشكالية التالية وقد اتبعنا المنهاج التالية

### المنهج الوصفي:

من خلال توظيفه للتطرق لمفهوم الطفل في خطر، ومفهوم جنوح الأحداث، بالإضافة لمفهوم قاضي الأحداث والشروط والصفات الواجب توفرها فيه.

### المنهج التحليلي:

فتم توظيفه من خلال تحليل وشرح نصوص المواد القانونية الخاصة بالموضوع.

### المنهج المقارن :

تم الاعتماد عليه للتطرق لقاضي الأحداث في الجزائر وفرنسا والمقارنة بينهم واستخراج اوجه التشابه والاختلاف الموجودة.

### صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا ونحن بصدد إعداد هذا العمل هو ضيق الوقت الذي لم يسعنا الى الإلمام واستثمار كل المعلومات والافكار التي جمعناها من أجل توظيفها في المذكرة.

- قلة المراجع المتخصصة في موضوع البحث في التشريع الجزائري.

إضافة الى صعوبة الاجراءات التي وضعتها الهياكل القضائية كي نتحصل على المعلومات القانونية الكافية، وعدم تسهيلها لمهمتنا كطلبة، خاصة المجلس القضائي.

ولأجل الإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات المتفرعة عنها قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين تطرقنا في الأول إلى الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للطفل في خطر حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول ماهية للطفل في خطر ، وفي المبحث الثاني إلى مفهوم جنوح الاحداث.

أما الفصل الثاني سنتطرق فيه الآليات القانونية لحماية القضائية للطفل.في المبحث الأول سنتطرق مفهوم قاضي الأحداث ، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى الآليات التي خاصة بها المشرع الجزائري قاضي الأحداث للطفل في حالة خطر والطفل الجنح.

وفي الأخير أنهينا هذا البحث بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات التي توصلنا لها من خلال هذه الدراسة.



# الفصل الأول الإطار المفاهيمي للطفل في خطر

## تمهيد :

إن الزواج من المرأة الصالحة وإنجاب الذرية أساس استمرار البشرية والمحافظة على البشرية، لهذا رغبت الشريعة الإسلامية فيه وحثت عليه، كما هو الشأن بالنسبة للقوانين الوضعية.

تسعى القوانين الوضعية وقد سبقتها الى ذلك الشريعة الإسلامية لنمو ثمرة الأسرة ونشأتهم نشأة صالحة من خلال ضمان حقوقهم وعدم تعرضهم للخطر لأنهم أساس القوة والعطاء والنماء للأمة والمجتمع.

ان الطفل بحكم ضعفه قد يكون عرضة للاستغلال في جميع أنواع الجريمة كجرائم السرقة والمخدرات، بالإضافة لتعريض حياة غيرهم للخطر، مثل حملهم للأسلحة الحادة داخل حقائبهم المدرسية، وهذا ما انتشر مؤخرا في مجتمعنا الجزائري.

حماية طفل من الخطر والجنوح، ينبغي علينا دراسة موضوع الحماية القضائية للطفل بغية توفير الحماية الكافية له ليكون نافعا لنفسه وأمته، وسنتطرق في الفصل الأول من الدراسة؛ للإطار المفاهيمي للطفل في خطر، وذلك من خلال ما يلي:

**المبحث الأول: مفهوم الطفل في خطر**

حدد المشرع الجزائري في قانون حماية الطفل المقصود بالطفل في خطر وعدد الحالات التي يكون فيها عرضة للخطر مبرزاً دور الأسرة والدولة في الحماية، و يتعرض الأطفال في شتى بقاع العالم لشتى أنواع الخطر ، بمختلف صوره وأنواعه المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية؛ كإتفاقية حقوق الطفل الصادرة سنة 1989، وقانون رقم 15-12، الذي أصدره المشرع الجزائري سنة 2015.

إن الطفل المعرض للخطر يتمتع كغيره من الاطفال بمختلف حقوقه المنصوص عليها بغية حمايته من الخطر وتوفير البيئة المناسبة للعيش الكريم للطفل حتى ينمو ويصبح فرداً صالحاً في بيئته ومجتمعه. قبل التطرق وتوضيح حالات تعرض الطفل للخطر وحقوقه، ينبغي لفت الانتباه والإشارة أولاً لتعريف الطفل في خطر لغة واصطلاحاً، وذلك في المطلب الأول.

**المطلب الأول: تعريف الطفل في حالة خطر.**

اتجهت جميع القوانين الدولية والوطنية بما فيها التشريع الجزائري صوب فئة الأطفال من أجل حمايتها، سواء من التعدي عليها أو من جنوحها في مظاهر الإجرام، ومنه يستوجب التطرق إلى تعريف الطفل كالاتي:

## الفرع الأول: التعريف اللغوي.

يتميز تعريف الطفل في حالة خطر على النحو التالي:

## أولاً: تعريف الطفل لغة:

الطفل لغة (مفرد) جمع أطفال؛ ولد يتراوح عمره بين الولادة والبلوغ<sup>1</sup>، في قوله تعالى: " ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طفلاً ثُمَّ لِنَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ."<sup>2</sup>

والطفل المولود ما دام ناعماً رخماً، والولد حتى البلوغ، وهو للفرد المذكر (جمع) أطفال، وفي التنزيل العزيز: " وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا "<sup>3</sup>.

يمكن أن يقال أيضاً في اللغة العربية أن كلمة الطفل تعني الصغير في كل شيء، الصبي يدعى طفلاً حين يسقط من بطن أمه إلى أن يحتلم.<sup>4</sup>

وكذلك أول الليل طفل، وأول النهار طفل، والوقت قبيل غروب الشمس أو بعد العصر إذا طلعت الشمس للغروب، ولفظ الطفل يطلق على الصبي النشء أو الصغير السن.<sup>5</sup>

والطفل جمع أطفال، أي الصغير، ومؤنثه طفلة، والطفل بكسر الطاء، المولود أو الوليد حتى البلوغ.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - احمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصر، المجلد الأول، عالم الكتاب، القاهرة 1429 هـ / 2008 م، ص1405.

<sup>2</sup> - سورة الحج، الآية 05.

<sup>3</sup> - سورة النور، الآية 59.

<sup>4</sup> - أحمد مختار عمر ، المرجع السابق، ص 1405.

<sup>5</sup> - أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414 هـ، ص 401.

<sup>6</sup> - إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزنات، المعجم الوسيط، ج 2، مجمع اللغة العربية، 1985م، ص 568.



**ثانيا : تعريف الخطر لغة**

**خطر:** الخطرُ بفتح الحاء، الأشراف على الهلاك، يقال خاطر بنفسه، والخطر : السبق الذي يتراهن عليه، وخطره على كذا ، ويقال أيضا في اللغة العربية: خطر يخطر خطورة وخطرا، فهو حَظَرٌ وخطير. <sup>1</sup>

خطر الأمر كان مؤذيا الى الهلاك والتلف، صار خطيرا، أجرى له الطبيب عملية خطيرة. والخطر جمع خطور، وأخطار وخطر الأمر أي كان مؤذيا الى الهلاك والتلف، صار خطيرا. والخطر باللغة الإنجليزية Risk ، وتصنف المخاطر عموما بأنها أحداث مفاجئة أغلبها غير متوقع مسبقا، وتكون خارجة عن سيطرة الأفراد، وخصوصا أنواع الخطر التي تتصل بحادث ثابت أو مؤقت، بعكس المخاطر الأخرى والتي يمكن التخطيط لها.<sup>2</sup>

**ثالثا : أنواع الخطر****1. الخطر المعنوي:**

هو الخطر الذي يشعر فيه الانسان بسبب مجموعة من المحفزات التي تجعله يصاب بعدم الأمان، وترتبط العوامل المكونة للخطر المعنوي مع دوافع عاطفية مثل الحزن.

**2. الخطر الخاص:**

هو الخطر الذي يؤثر على شخص واحد بشكل فردي أو على مجموعه أفراد بشكل خاص، مثل التعرض للتهديد بالضرب، أو لهجوم عنيف، أو لحادث مرور، أو الخطف.

<sup>1</sup> - موقع المعاني، تعريف الخطر : <https://www.almany.com> تاريخ الإطلاع: 22/03/2024 ساعة الاطلاع:

15:30

<sup>2</sup> - موقع موضوع تعريف الخطر : <https://mawdoo3.com> تاريخ الإطلاع: 22/03/2024 ساعة الاطلاع:

15:00

## 3. الخطر البحت

هو الخطر الذي ينتج عنه الخسارة أو الربح، بمعنى عند وقوع الخسارة يتحقق الخطر، وعند عدم وقوعها فلا يوجد أي خطر<sup>1</sup>.

## الفرع الثاني: تعريف الطفل في خطر اصطلاحاً.

تناولت عدة تشريعات هذه الفئة، مجمعين في تعريفاتهم على أن الطفل في حالة خطر هو ذلك الطفل المعرض للانحراف، حيث نجد من بينها:

## أولاً: التشريع المصري.

تعرض المشرع المصري لتعريف هذه الفئة في مادته 96 على أنه : " يعد الطفل معرضاً للخطر إذا وجد في حالة تهدد سلامة التنشئة الواجب توفرها له، وذلك في أي من الأحوال الآتية..."<sup>2</sup>

## ثانياً : التشريع الكويتي.

في حين طابق تعريف المشروع الكويتي لهذه الفئة تعريف التشريع المصري، كونه نص في مادته 76 على أنه : " يعد الطفل معرضاً للخطر لأي شكل من أشكال الأذى الجسدي أو النفسي أو العاطفي أو الإهمال، أو إذا وجد في حالة تهدد سلامة التنشئة الواجب توفرها له...."<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - موقع موضوع، <https://mawdoo3.com> تاريخ الإطلاع 22/03/2024 ساعة الاطلاع: 15:00.

<sup>2</sup> - قانون حماية الطفل المصري رقم 12 لسنة 1996 والمعدل بالقانون 126 لسنة 2008.

<sup>3</sup> - قانون حماية الطفل الكويتي، رقم 21، لسنة 2015.

## ثالثا : التشريع الفرنسي.

قد حدد المشرع الفرنسي مفهوم الطفل في خطر في القانون 291 الصادر في 5 مارس 2007، فإنه استعمل مصطلح (enfance en danger) ، وحسب هذا القانون، فإنه يشمل كل من:

فئة الأطفال التي تتعرض لسوء المعاملة (enfant en rigue)، وتشمل فئة الأطفال الذين يعيشون ظروفًا تهدد صحتهم أو أمنهم أو أخلاقهم أو تربيتهم، وتجعلها في خطر حتى ولو لم يتعرضوا لسوء المعاملة.

فئة الأطفال التي تتعرض لسوء المعاملة (enfant maltraites)، وهي التي تكون ضحية للعنف الجسدي والمعنوي، أو التي تكون عرضة للاستغلال الجنسي، أو الإهمال الخطير في العناية، مما يسبب لها نتائج خطيرة في التطور الجسدي أو النفسي<sup>1</sup>.

## رابعا : التشريع الجزائري

استخدم المشرع الجزائري الطفل في "خطر" في قانون حماية الطفل، مع العلم أن المصطلح الذي كان متداولًا في القانون السابق الأمر 72-103 المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة<sup>2</sup> هو مصطلح الطفل في خطر معنوي، ويمكن أن يرجع السبب في ذلك إلى تعدد حالات وجود الطفل عرضه للخطر، والتي سوف نشير لها لاحقًا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - حمو بن إبراهيم فخار، الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري والقانون المقارن، رسالة نيل دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون قضائي، كلية الحقوق جامعة محمد خيضر بسكرة 2014 / 2015 ص 48.

<sup>2</sup> - الأمر 72-03 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1391 ، الموافق لـ : 10 فبراير 1972، المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة، الجريدة الرسمية، عدد 15 الملغى بموجب القانون رقم 15-12 ، المتعلق بحماية الطفل).

<sup>3</sup> - ثابت دنيازاد، حقوق الطفل في خطر وآليات حمايته في التشريع الجزائري، مجلة دراسات في حقوق الإنسان، العدد الثاني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، جوان 2018، ص 83.

كما أنه لم يعطي تعريفاً، بل اكتفى بذكر الحالات فقط التي يكون فيها الحدث معرضاً للخطر، دون تحديد المقصود منه، رغم ما يكتنفه هذا المصطلح من غموض حتى عند بعض العارفين في القانون، بنص في القانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل<sup>1</sup>.

الذي ألغى العمل بأحكام النص المذكور سابقاً، المتعلق بحماية الطفل والمراهقة، نجد المادة 02 منه عرفت الطفل المعرض للخطر في نصها الآتي: " الطفل الذي تكون صحته وأخلاقه أو تربيته أو أمنه في خطر أو عرضه له أو تكون ظروفه المعيشية أو سلوكه من شأنهما أن يعرضاه للخطر المحتمل أو المضر بمستقبله أو يكون في بيئة تعرض سلامته البدنية أو النفسية أو التربوية للخطر<sup>2</sup> .

هنا نجد أن المشرع الجزائري من خلال المادة 02 ، قد أعطى تعريفاً دقيقاً مفصلاً للطفل المعرض للخطر، رغم أن تعريف هذا الأخير لم يختلف في معناه عن تعاريف التشريعات الأخرى، وبهذا نجد أن التشريعات المقارنة أجمعت على إعطاء معنى واحد لتعريف الطفل في حاله خطر.

وبالتالي الأطفال عرضة للخطر على هذا النحو يشملون الفئات التالية:

**الفئة الأولى:** الأطفال الذين تكون ظروفهم أو أخلاقهم أو تربيتهم عرضة للخطر.

**الفئة الثانية :** الأطفال الذين تكون ظروف معيشتهم أو سلوكهم عرضة للخطر.

**الفئة الثالثة :** الأطفال الذين يتواجدون في بيئة تعرض صحتهم أو تربيتهم للخطر.

<sup>1</sup> - القانون رقم 15-12، المؤرخ في 15 يوليو 2015 المتعلق بحماية الطفل، الجريدة الرسمية، العدد 39 المؤرخة في

19 يوليو 2015، ص 10

<sup>2</sup> - حمو بن إبراهيم فخار، المرجع السابق، ص 45.

ومن ثم فإنّ المشرع الجزائري لم يخرج عن ما هو سائد فقها بأن الأطفال في خطر هم الأطفال المعرضون للانحراف والأطفال الذين وقعوا ضحية اعتداءات<sup>1</sup>.

ومن هنا تجدر الإشارة الى أن المشرع لم يكتف بتعريف الطفل في خطر، بل عدد في نفس المادة الحالات التي تعرضه للخطر على النحو الذي سوف يتم التعرض له فيما بعد.

### المطلب الثاني: حالات تعرض الطفل للخطر وحقوقه.

يتمتع الطفل بالحماية من جميع صور الإهمال والقسوة والإستغلال ويجب أن يحظى برعاية تليق بشخصه إلى أن يبلغ سن الرشد، الجزائري، غير أنه وأثناء حياة الشخص كطفل قد يتعرض لأوضاع وعراقيل تجعله في حالة خطر، الذي قد يكون في صحته أو أخلاقه أو معيشتة أو سلوكه أو أمنه وغيرها.

إنّ الطفل المعرض للخطر يتمتع كغيره من الأطفال بجملة من الحقوق نصت عليها الإتفاقيات الدولية وأدرجها المشرع الجزائري ضمن مواده كقانون حماية الطفل رقم 15-12.

سنتناول في هذا المطلب حالات تعرض الطفل للخطر وحقوقه وذلك من خلال ما

يلي:

### الفرع الأول: حالات تعرض الطفل للخطر.

بالرجوع لإتفاقية حقوق الطفل الصادرة سنة 1989 والتي صادقت عليها الجزائر في 19 ديسمبر 1992<sup>2</sup>، والقانون رقم 1512 المتعلق بحماية الطفل وقانون العقوبات الجزائري

<sup>1</sup> - ثابت دنيزاد، المرجع السابق، ص ص 83-84.

<sup>2</sup> - إتفاقية حقوق الطفل، الصادر سنة 1989، ص 1 صادقت عليها الجزائر ، 19 ديسمبر 1992.

نجد العديد من حالات تعرض الطفل للخطر الواردة على سبيل المثال لا الحصر ، فمن بين تلك الحالات الموجودة في إتفاقية حقوق الطفل نجد ما يلي:

- تعرض الطفل للتمييز على أساس الجنس أو اللغة أو اللون أو الدين أو الراي السياسي أو غيره الاجتماعي أو ثرواته أو عجزهم أو مولدهم...

- حرمان الطفل بطريقه غير شرعية من بعض أو كل عناصر هويته.

- فصل الطفل عن والديه في الحالات العادية.

- المساس بمصلحة الطفل الفضلى لاسيما بالنسبة للطفل المنفصل عن والديه أو عن كليهما أذ لا يبقى محتفظ بصوره منتظمة بعلاقات شخصية واتصالات مباشرة بكلى والديه. هجره الاطفال غير الشرعية.

- التعرض التعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة أو أسرته أو منزله أو مراسلاته. المساس الغير قانوني بشرف الطفل وسمعه.

- تعرض الطفل لشتى أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال.

- إساءة معاملة ترتفع واستغلاله كالإساءة الجنسية والاستغلال الاقتصادي<sup>1</sup>.

إن المشرع الجزائري لم يتخلف عن حماية الطفل من خلال تحديد حالات تعرض الطفل للخطر في قانون 12-15 ، الخاص بحماية الطفل وهو ما نص عليه في المادة 02 منه، ونخص بالذكر الحالات الآتية:

- فقدان الطفل لوالديه وبقاءه دون سند عائلي.

<sup>1</sup> - إتفاقية حقوق الطفل، المرجع السابق، ص ص 1-7.

- تعريض الطفل للإهمال والشرد.
- المساس بحقه في التعليم.
- التسول بالطفل أو تعريضه للتسول.
- عجز الابوين أو من يقوم برعاية الطفل عن التحكم في تصرفاته التي من شأنها أن تؤثر على سلامته البدنية أو النفسية أو التربوية.
- التقصير البين والمتواصل في التربية والرعاية.
- سوء معاملة الطفل لا سيما لتعريضه للتعذيب والاعتداء على سلامته البدنية، أو إحتجازه أو منع الطعام عنه أو إتيان أي عمل ينطوي على القساوة من شأنه التأثير على توازن الطفل العاطفي أو النفسي.
- إذا كان الطفل ضحية جريمة من ممثله الشرعي.
- إذا كان الطفل ضحية جريمة من أي شخص آخر إذا اقتضت مصلحة حمايته.
- الاستغلال الجنسي للطفل بمختلف أشكاله من خلال إستغلاله لا سيما في إنتاج المواد الإباحية في البغاء وإشراكه في عروض جنسية.
- الإستغلال الإقتصادي للطفل لاسيما بتشغيله أو تكليفه بعمل يحرمه من متابعة دراسته أو يكون ضارا بصحته أو بسلامته البدنية أو المعنوية<sup>1</sup>.

إن المشرع الجزائري نص في المادة 4 وما بعدها، على حق الطفل في النمو في الأسرة، وحقه في الحماية من طرف والديه والدولة، كما له الحق في الحماية من كافة أشكال الضرر والإهمال والعنف وسوء المعاملة والاستغلال والإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية... الخ<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - القانون، 12-15 ، المرجع السابق، ص ص 10، 11.

<sup>2</sup> - قانون رقم 12-15 ، المرجع السابق، ص ص 11، 12.

يمكن أن نستشف أيضا بالإعتماد على نصوص القانون الدستوري في فصله المتعلق بالحقوق والحريات أن الحقوق المنصوص عليها في القانون رقم 12-15 مكفولة دستوريا للجميع دون أي تمييز حيث نص القانون الدستوري على جملة من الحقوق منها:

- الحق في المساواة طبقا للمادة 37 ق د ج.
- الحق في الرعاية الصحية طبقا للمادة 63 ق د ج.
- الحق في الثقافة طبقا للمادة 76 ق د ج.
- الحق في التربية والتعليم طبقا للمادة 65 ق د ج.
- الحق في الحياة مقبول دستوريا طبقا للنص المادة 38 ق د ج حيث نصت على ما يلي:  
" الحق في الحياة لصيق بالإنسان يحميه القانون ولا يمكن أن يحرم أحد منه إلا في الحالات التي حددها القانون"<sup>1</sup>.

نستنتج من خلال هذا النص أن الحق في الحياة لصيق بالإنسان ويبدأ بميلاده حيا ويعتبر حيا إذا إستهل صارخا أو بدت منه العلامة الظاهرة للحياة وينتهي بوفاته<sup>2</sup> ، ولا يمكن أن يتعرض أيا كان لأي شخص على هذا الحق وحرمانه منه إلا في الحالات التي حددها القانون<sup>3</sup> ، مثل ممارسة الدولة لعقوبة الإعدام التي حكم بها نتيجة ارتكاب جريمة القتل.

### الفرع الثاني: حقوق الطفل في خطر.

يحظى الطفل بأهمية عالمية وهذا ما جعل دول العالم تسارع لسن القوانين دولية وعالمية تنص على حقوق الطفل كإتفاقية حقوق الطفل التي إعتمدت وعرضت للتوقيع

<sup>1</sup> - المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر 2020 المتعلق بالتعديل الدستوري ص 28 الى 36.

<sup>2</sup> - القانون المدني الجزائري الصادر بموجب الأمر 5875 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق لـ 26 سبتمبر سنة 1975 يتضمن القانون المدني . ج ر ج ج ، عدد 78 الصادر في 24 رمضان عام 1395 الموافق لـ 30 سبتمبر سنة 1975 المعدل والمتمم بالقانون 07-2005 الصادر بتاريخ 13 ماي 2007 . المادة 400، ص 50، 2008.

<sup>3</sup> - القانون الدستوري الجزائري، المرجع السابق، مادة 38، ص 28.



والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 44-25 ، المؤرخ في 20 تشرين الثاني / نوفمبر 1989، وتاريخ بدأ نفاذها 2 ايلول/ سبتمبر 1990<sup>1</sup>.

وفقا للمادة 49، ومن أهم الحقوق التي جاءت بها ما يلي:

- الحق في الحياة، فلكل طفل حق أصيل في الحياة، طبقا للمادة 6.
- الحق في الاسم واكتساب الجنسية، فمن حق الطفل أن يكون له اسم يعرف به والجنسية، كما له الحق قدر الامكان بمعرفه والديه وتلقى رعايتهما، طبقا للمادة 7.
- الحق في الحفاظ على الهوية، بما في ذلك حقه في الحفاظ على اسمه وجنسيته، وصلته العائلية "م8".
- الحق في حرية الفكر والوجدان والدين " م 14".
- الحق في حماية الأطفال من الإختطاف أو بيعهم، كالاتجار بهم في أي غرض من الاغراض، أو بأي شكل من الاشكال " م 35".
- الحق في الحماية من جميع أشكال الإستغلال الجنسي والإنتهاك الجنسي " م 34".
- الحق في حماية الطفل من سائر أشكال الإستغلال الضارة به.
- الحق في حماية الطفل من الإستخدام غير مشروع للمواد المخدرة والمواد المؤثرة على العقل<sup>2</sup>، "م33".
- لم يتخلف المشرع الجزائري عن سن نصوص قانونية محددة لحقوق الطفل المعرض للخطر، فأصدر قانون رقم 12-15، ومن أهم الحقوق التي جاء بها ما يلي:

<sup>1</sup> - اتفاقية حقوق الطفل، المرجع السابق، ص 1.

<sup>2</sup> - اتفاقية حقوق الطفل، المرجع السابق، ص 2 الى 8.

- تنص المادة "30" على أنه : " يتمتع كل طفل دون تمييز يرجع للون أو الجنس أو اللغة أو الراي أو العجز أو غيرها من اشكال التمييز بجميع الحقوق التي تنص عليها اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة المصادق عليها ، وتلك المنصوص عليها في التشريع الوطني، لاسيما الحق في الحياة وفي الإسم وفي الجنسية وفي الأسرة وفي الرعاية الصحية والمساواة والتربية والتعليم والثقافة وفي إحترام حياته الخاصة.

- يتمتع الطفل المعوق إضافة للحقوق المذكورة في هذا القانون، في الحق في الرعاية والعلاج والتعليم والتأهيل الذي يعزز استقلالته وييسر مشاركته الفعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يتمتع الطفل الموهوب برعاية خاصة من الدولة...الخ<sup>1</sup>.

يستخلص من خلال هذا النص أن الطفل بصفة عامة يتمتع بجملة من الحقوق الواردة في المادة 3 على سبيل المثال لا الحصر، كالحق في الإسم وفي الجنسية وفي الرعاية الصحية والمساواة والتربية والتعليم والثقافة، وفي إحترام حياته الخاصة، بالإضافة للحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل السابق ذكرهما والحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والمصادق عليها من طرف الجزائر، كما يمكن القول كذلك أن الطفل المعوق والطفل الموهوب يحظيان بحماية خاصة.

<sup>1</sup> - القانون رقم 12-15، المرجع السابق، ص 11.

**المبحث الثاني: مفهوم جنوح الاحداث**

يتضمن السلوك الجانح سلوكا غير مقبول و غير مرغوب فيه من قبل غالبية أفراد المجتمع أو غالبية طبقاته لأنه يمثل تهديدا لأخلاقيات المجتمع أو تقاليده أو عاداته أو قيمة الاجتماعية بوجه عام ، لذلك غالبا ما نجد أفراد المجتمع يفسرون هذا السلوك أو يرجعونه إلى طبيعة البشرية الشريرة أو إلى ضعف في شخصية المتصرف أو إلى دوافع خبيثة آثمة أو إلى أسباب فردية أخرى لكن القانون العقابي لا يتدخل لمنع كل سلوك لا اجتماعي لا يرغب فيه المجتمع ما لم يشكل مثل هذا السلوك جريمة بنص محدد في قانون العقوبات أو قانون الإجراءات الجزائية الذي يحدد ماهية السلوك الإجرامي و يعين العقوبة المناسبة له.<sup>1</sup>

تعتبر مسألة المفاهيم ضرورية حتى يتكون لدينا إدراك بخصوص المعاني والافكار المتعلقة بالموضوع، وقبل خوضنا في سرد عوامل جنوح الأحداث لابد علينا التطرق اولاً الى تحديد تعريف الحدث كمطلب أول ثم التفصيل في عوامل جنوح الاحداث كمطلب ثاني.

**المطلب الاول: تعريف جنوح الأحداث.**

لكل مصطلح تعريف والتعريف هو الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الانسان للتعبير عن المعاني والافكار المختلفة بغية توصيلها الى غيره من الناس<sup>2</sup>، فالحدث هو الطفل أو الصغير الذي لم يبلغ سن الرشد الجزائي الذي يعتبر بلوغه قرينه على إكتمال قدراته فتكتمل أهليته ليتحمل المسؤولية الجزائية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - معن خليل عمر الضبط الاجتماعي طبعة أولى دار المشروق للنشر والتوزيع، عمان 2006 ص 194.

<sup>2</sup> - عبد الباسط محسن ، أصول البحث الاجتماعي، الطبعة 3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1971، ص 173.

<sup>3</sup> - إبراهيم حرب محيس، إجراءات ملاحقة الأحداث الجانحين في مرحلة ما قبل المحاكمة، الطبعة 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 11.

كما أن مصطلح الحدث يعد مرادفا لمصطلح الطفل حسب الفقرة الثانية من المادة "02" من القانون المتعلق بحماية الطفل، التي نصت على أنه : " يفيد مصطلح الحدث نفس المعنى"<sup>1</sup>، فأنا سنتعرض لتعريف جنوح الاحداث من عدة نواحي و هي كالتالي:

### الفرع الأول: التعريف اللغوي للحدث.

بكسر الطاء المشددة، وهو صغير من كل شيء، وقيل الطفل بأنه " المولود وولد كل وحشية، والمولود ما دام ناعما رفيعا، وقد يكون الطفل واحدا أو جمعا لأنه إسم جنس ، وقيل لأن أصله المصدر وتقال جارية طفل وطفلة.<sup>2</sup>

ولا تطلق كلمه طفولة إلا على الكائنات الحية، فلا يمكننا أن نقول طفل سيارة، أو طفل شارع، أو طفل منضدة، يمكننا أن نقول طفل الكلب وطفل بشري فللكائنات الحية طفولة تبدأ مع مولودها وظهورها، أما الجماد فلا طفوله له ولكن بالجدة، وإذا طال به العمر نصفه بالقدم.<sup>3</sup>

ويقال أيضا الإسم " le substantif épidémique"، هو كلمة مستعارة من الكلمة اللاتينية الكلاسيكية " infans"، الذي لا يتكلم حتى الآن، في اللاتينية المنخفضة صبي أو الفتاة يبلغ من العمر حوالي سنة الى 15 عاما، مشتق من الفاعل الحالي الحدث.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - القانون رقم 12-15 المؤرخ في 28 رمضان 1436 الموافق لـ : 15 يوليو 2015، المتعلق بحماية الطفل، المرجع السابق.

<sup>2</sup> - حسن أنور الخطيب الحماية القانونية للأطفال أثناء النزعات المسلحة إجازة الرسالة عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين، 1432هـ ، 2001م، ص 06.

<sup>3</sup> - حسن عبد الحميد، أحمد رشوان، دراسة الطفل في علم الاجتماع ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص01.

<sup>4</sup> - www.wikiédia.org. Enfant être humain dans sa période de développement située entre la naissance et la puberté 25/02/2024

بما أن مصطلح الحدث مرادفا لمصطلح الطفل حسب المادة 02 من القانون 12-15 فإن الحدث جمع أحداث وحدثان وهو صغير السن، فيقال شاب حدث أي صغير السن، كما يطلق الحدث على الجديد في الأشياء، فيقال هذا أمر حديث أي أمر جديد، ومنه إياك والحدث في الإسلام ، أي لا تحدث شيئا لم يعد من قبل، والحدثان أول الأمر ابتداءه، والأحداث الأمطار الحادثة في أول سنة<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: اصطلاحا.

هي المرحلة العمرية التي تبدأ بولادة الطفل حتى بلوغه ، وهي مرحلة يعتمد فيها الطفل على والديه في أمور حياته، ويكون فيها طفل غير كامل العقل ويحتاج الى التربية والارشاد.<sup>2</sup>

ويعرف الفقيه " باركر"، أن الطفولة هي المرحلة المبكرة من دورة حياة الانسان، والتي تتميز بنمو جسمي سريع للطفل، لتشمل الأطفال لإعدادهم لأدوار البالغين ومسؤولياتهم، من خلال اللعب والتعليم الرسمي غالبا<sup>3</sup>.

وقد عرف أيضا الفقه الأحداث : أنه فئة عمرية تتميز بإنقاص الوعي والإرادة، يحددها المشرع بين حدين، وعرفت الحداثة بأنها مرحلة نمو وتطور حتى بلوغ الطفل مرحله سن الرشد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - المعلم بطرس البستاني، قاموس محيط مكتبة لبنان بيروت، 1997، ص152.

<sup>2</sup> - موقع مفاهيم، تعريف الطفل في اللغة وعلم الاجتماع: <https://mafahem.com> 2024/02/25

<sup>3</sup> - سكماكي هبة فاطمة الزهراء، بولمكل أحمد ، الحماية القضائية للطفل في حالة خطر في القانون رقم 12-15، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49 جوان 2018 المجلد ب مخبر العقود وقانون الأعمال كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، ص76.

<sup>4</sup> - صوالح . محمد العروسي، التدابير القانونية المقررة للأحداث الجانحين دراسة مقارنة رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون جامعة بغداد 1984، ص 24.

## أولاً : تعريف علم الاجتماع وعلم النفس :

يعرف الحدث وفق المفهوم الاجتماعي والنفسي، بأنه " الصغير منذ ولادته، وحتى يتم له النضج الاجتماعي والنفسي، وتتكامل له عناصر الرشد والادراك"<sup>1</sup>.  
ويعرف عالم النفس " انجلس " جنوح الأحداث، بأنه انتهاك بسيط للقاعدة القانونية أو الأخلاقية وخاصة عن طريق الأطفال المراهقين<sup>2</sup>.

لذا فإن جل التعريفات علماء الاجتماع والنفسية مجمعة على ان تحديد مرحلة الطفولة أو الحداثة، تبدأ بالميلاد غير أن تحديد نهاية هذه المرحلة ليس بالأمر السهل رغما ذلك هناك إختلافات بينهم في تحديد الفترة التي تنتهي عندها تلك المرحلة، بمعنى آخر في تحديد بداية المرحلة التالية التي تعقب مرحلة الطفولة، ألا وهي مرحلة الرشد والنضج الاجتماعي، فهناك من حدد نهاية مرحلة الطفولة بتمام 18 سنة، في حين آخرون إتجهوا الى أن مفهوم الحدث يظل لصيقا للطفل منذ مولده حتى طور البلوغ.<sup>3</sup>

بينما اتجه فريق اخر الى ان مرحله الحداثة تبدأ من الميلاد وحتى سن الرشد وتحديد هذه المرحلة يختلف من ثقافه لأخرى، فقد تنتهي عند البلوغ او الزواج أو يصطاح على سن محدد لها.<sup>4</sup>

بهذا يمكن تقسيم مراحل حياة الفرد إلى ثلاث مراحل رئيسية ، الأولى هي مرحلة التكوين الذاتي أي مرحلة التركيز على الذات، وتبدأ هذه المرحلة من التقييم الاجتماعي والنفسي بولادة الحدث وهي مرحلة انعدام الأهلية في القانون. أما المرحلة الثانية وهي مرحلة

<sup>1</sup> - محمد عبد القادر قواسمية، جنوح الأحداث في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 49.

<sup>2</sup> - عبد الرحمان عيسوي، سيكولوجية الجنوح، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 20.

<sup>3</sup> - محمود سليمان موسى الإجراءات الجنائية للأحداث الجانحين ، ط 1 ، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008، ص 90-91 .

<sup>4</sup> - محمود سليمان المرجع نفسه، ص 93.

التركيز على الغير، حيث تتداخل هذه المرحلة بالمرحلة الاولى وفيها يزداد نمو الطفل الجسمي والحركي بشكل واضح. أما المرحلة الثالثة، وهي مرحلة النضج النفسي، وفيها تتكامل الشخصية والقدرات النفسية لدى الحدث الذي يكون في هذه الحالة قادرا على التفاعل الايجابي مع المجتمع.<sup>1</sup>

ولجأ علماء النفس والاجتماع الى تفسير مرحلة الحداثة الى المراحل التالية:

**مرحلة الطفولة المبكرة:** تبدأ من الميلاد وحتى سن السادسة.

**مرحلة الطفولة الوسطى:** تبدأ من السادسة وحتى سن السابعة.

**مرحلة الطفولة المتأخرة:** تبدأ من التاسعة حتى سن الثانية عشر.

**مرحلة المراهقة المبكرة :** تبدأ من الثانية عشر حتى سن الرابعة عشر.

**مرحلة المراهقة الوسطى:** تبدأ من الرابعة عشر حتى سن الثامنة عشر.

مرحلة المراهقة المتأخرة هي مرحلة الشباب وتبدأ من سن الثامنة عشر حتى سن الواحد والعشرون.<sup>2</sup>

**ثانيا : تعريف الشريعة الإسلامية:**

تبدأ مرحلة الطفولة في الاسلام منذ تكوين الجنين في بطن أمه حتى بلوغه، لقوله تعالى: هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نُرَابٍ نُّمٍّ مِنْ نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا نَّ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى مِنْ قَبْلُ وَلِتَبْلُغُوا أَجَلًا مُّسَمًّى وَلِعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - محمود عبد القادر قواسمية، المرجع السابق، ص ص 50، 53.

<sup>2</sup> - ياسر طالب راجي الخزاولة، عوض خلف أخو رشيدة، حقوق الطفل في التاريخ، الطبعة 1، دار زمزم للنشر والتوزيع، 2015، ص15.

<sup>3</sup> - سورة غافر، الآية 67.

إن الأصل في الشريعة الإسلامية أن الحدث ؛ هو كل شخص لم يبلغ الحلم، وذلك لقوله تعالى: " وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ"<sup>1</sup>

وقد جعل الإحتلام حدا فاصلا بين مرحلتي الطفولة ومرحلة البلوغ والتكليف، لكون الإحتلام دليلا على كمال العقل وهو مناط التكليف، فهو قوة تطرأ على الشخص وتنقله من حالة الطفولة الى حالة الرجولة، وبلوغ الحلم يعرف بظهور العلامات الطبيعية لدى المرء فهي عند الذكر بالاحتلام وعند الأنثى بالحيض أو الحمل.<sup>2</sup>

لقد توسع الفقهاء في تحديد سن الطفولة فقد رأى أبو حنيفة أن بلوغ الفتى ببلوغ سن 18 والصغيرة ببلوغ 17 عاما. ويذهب ابن رشد، الفقيه المالكي الى القول بأن البلوغ يكون بالاحتلام والسن بلا خلاف في مقداره فأقصاه 18 عاما، وأقله هو 15 عاما<sup>3</sup>. ويحتج جمهور الفقهاء في تقدير سن 15 سنة، بما روى ابن عمر رضي الله عنهما، أنه قال: "عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن 14 سنة، فلم يخزني. وعرضت عليه يوم الخندق، وأنا ابن 15 سنة، فأجازني الرسول صلى الله عليه وسلم في سن 15 سنة حد البلوغ في المقاتل". فدل على ذلك على أنه ببلوغ هذه السن فإن الصبي يبلغ مبلغ الرجال.<sup>4</sup>

وبذلك فإن الشريعة الإسلامية قد قسمت مرحلة الحداثة الى ثلاث مراحل وهي:

<sup>1</sup> - سورة النور ، الآية 57.

<sup>2</sup> - كنبيل صقر، صابر جميلة الأحداث في التشريع الجزائري، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، ص 9.

<sup>3</sup> - مساعدي عبد الوهاب، حماية الطفولة بين الشريعة الإسلامية والتشريع الجزائري والمواثيق الدولية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، ص 84.

<sup>4</sup> - صبحي محمد أمين، الطفل في ظل الشريعة الإسلامية جوهرًا وحقوقًا ، محاضرات في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي البابس، سيدي بلعباس، ص 02.



**المرحلة الأولى:** تبدأ من الميلاد وحتى سن 17، ويسمى الشخص في هذه المرحلة (الصبى) غير المميز، بمعنى أنه لا يدرك معنى ونتائج أفعاله وتصرفاته، وفي هذه المرحلة تسقط العقوبة الجنائية والتأديبية عنه، غير أنه يكون مسؤول مدنياً ، أي أنه مطالب بالتعويض عن أي ضرر يلحقه.

**المرحلة الثانية:** تبدأ من سن السابعة وحتى البلوغ، وفي هذه المرحلة يكون الإدراك فيها قليلاً، ولا يتحمل الحدث أيضاً أي مسؤولية جنائية، ولكنه يسأل تأديبياً.

**المرحلة الثالثة:** مرحلة البلوغ، وهي مرحلة الرشد التي تبدأ عندما يبلغ الحدث 15 عاماً، وذلك عند عامة الفقهاء، ولكن بحسب رأي الإمام أبو حنيفة، ومشهور مالك، يعتبر الحدث بالغاً إذا أتم 18 عاماً من عمره.<sup>1</sup>

### ثالثاً : تعريف القانون الدولي:

عرف القانون الدولي الطفل عدة تعريفات سنتطرق لذلك من خلال ما يلي:

#### 1. وفق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل لعام 1989:

تعتبر اتفاقية حقوق الطفل الوثيقة الدولية الأولى المؤرخة في 20-11-1989 والتي بموجبها تم وضع مفهوم للطفل بشكل عام، حيث عرّفت الطفل في المادة الأولى منه: " أنه كل انسان لم يتجاوز 18 عام ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه<sup>2</sup>.

الملاحظ من التعريف الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة ، أنه يسمح لكل دولة بتحديد سن الرشد على نحو يتفق وظروفها، سواء أقل مما هو مذكور في الاتفاقية أو أكثر ، حيث

<sup>1</sup>- ياسر طالب، عوض خلف، خوار رشيدة، المرجع السابق، ص 67، 68.

<sup>2</sup>- الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل المصادق عليها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 20/11/1989، وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 92-461 المؤرخ في 17/11/1992، الجريدة الرسمية، رقم 83، المؤرخة في 18/11/1992، العدد 4787.

وجدت بعض التشريعات التي قامت بالتضييق من مدلول الطفل فجعلته ينطبق على الصغير الذي لم يتجاوز سن 17 سنة، وبالتالي يكون من تجاوز هذا السن قد تجاوز مرحلة الطفولة، وبالتالي يكون مسؤول جنائياً مثل: التشريع الإنجليزي، اليوناني...، وحتى بعض الدول العربية إقتدت بهذا النهج في الإعلان عن إلزامها بحقوق الطفل.<sup>1</sup>

**2. الميثاق الافريقي لخطوط الطفل ورفاهيته (1990):** حيث جاء في المادة 2 من الميثاق الافريقي لحقوق الطفل ورفاهيته: أن الطفل، كل إنسان تحت سن 18 سنة<sup>2</sup>.

نجد أن التعريف الذي جاء به الميثاق الافريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، يشبه التعريف الذي جاءت به إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، علماً أنه يتميز بالدقة والوضوح، ولم يقيد سن 18 سنة بالقانون الوطني كما فعلت إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

### 3. الإطار العربي لحقوق الطفل (2001)

لم يتم وضع مادة معينة تطرقت لتعريف محدد للطفل كباقي الإتفاقيات والمواثيق، حيث تم التعرض للطفل في معرض الأهداف العامة المنصوص على أن : " تكريس مفهوم الحقوق للطفل حق إتمام سن 18 سنة دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الوضع الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو لأي سبب آخر.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - سمر محمود خليل عبد الله، حقوق الطفل في الإسلام والاتفاقيات الدولية، دراسة مقارنة رسالة ماجستير في الفقه والتشريع جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2003، ص 159.

<sup>2</sup> - الميثاق الافريقي لحقوق الطفل وصحته ورفاهيته لسنة 1990، صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 243.03، الممضي في 8 يوليو 2003، المتضمن التصديق على الميثاق الافريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، المعتمد بأديس ابابا في يوليو سنة 1990، الجريدة الرسمية عدد 41، المؤرخة في 09 يوليو 2003، ص 03.

<sup>3</sup> - المادة 05 من الإطار العربي للطفولة، 2001، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية إدارة الطفولة المصادق عليه من قبل مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 28 مارس 2011.

## رابعاً : تعريف التشريع الجزائري :

بالرجوع إلى التشريع الجزائري، فإن بعض القوانين المتعلقة بالطفل والصادرة قبل القانون رقم 12 15 المتعلق بحماية الطفل<sup>1</sup>، نجد أن المشرع الجزائري إستعمل مصطلحات مختلفة ومتعددة للتعبير عن الطفل دون أن يضع له تعريفاً محدداً، تاركاً ذلك لإجتهد الفقهاء. ومن بين هذه المصطلحات نجد: الحدث، القاصر، حيث نجد الأمر رقم 02-2003 المتعلق بالطفولة والمراقبة الملغى<sup>2</sup>، قد ذكر مصطلح الطفولة في عنوان الأمر، في حين استبدله بمصطلح القاصر في صلبه، كذلك الحال بالنسبة للأمر رقم 64-75 الملغى<sup>3</sup>، الذي استعمل في أغلب مواد مصطلح الحدث.

كما نجده أيضاً في قانون الاجراءات الجزائية، قد استعمل مصطلح الطفل بمفهوم واسع وسطحي على التالي " حماية الاطفال المجني عليهم في الجنايات أو الجنح"<sup>4</sup>.

لذا فأننا نجد أن موقف المشرع الجزائري كغيره لم يحدد تعريف للحدث، وإنما أطلق عليه في العديد من النصوص لفظ "القاصر"، وقد حدد سن 18 سنة بإعتبار أن سن الرشد

<sup>1</sup> - القانون رقم 12-15 المؤرخ في 28 رمضان 1436 الموافق لـ : 15 يوليو 2015، المتعلق بحماية الطفل، المرجع السابق.

<sup>2</sup> - الأمر رقم 72-03 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1391 الموافق لـ: 10 فبراير سنة 1972، والمتعلق بحماية الطفولة والمراقبة، الجريدة الرسمية عدد 15 المؤرخة في 22 فبراير، 1972، الملغى بموجب القانون رقم 2-12-15، المتعلق بحماية الطفل).

<sup>3</sup> - الأمر رقم 75-64، المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق لـ 26 سبتمبر سنة 1975، والمتضمن إحداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراقبة، الجريدة الرسمية، عدد 81، الصادرة في 10 أكتوبر 1975، (الملغى).

<sup>4</sup> - الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ 8 يوليو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

الجزائري ببلوغ 18 سنة كامله بنص المادة 442 من قانون اجراءات الجزائية الجزائري، التي نصت على أنه : "يكون بلوغ الرشد الجزائري بتمام 18 سنة"<sup>1</sup>.

ونلخص مما سبق المشرع الجزائري في مختلف النصوص القانونية، لم يحدد مفهوم الطفل بشكل واضح واكتفى فقط بالنص على عدم جواز قيام المسؤولية الجزائية بالنسبة للقاصر الذي لم يبلغ سن الرشد الجزائري، وذلك في نص المادة 49 من قانون العقوبات الجزائري، المعدل بموجب القانون رقم 14-201<sup>2</sup>، غير أنه تقطن لهذه النقطة لاحقاً، واستدرك الأمر بصدور القانون رقم 15-12، المتعلق بحماية الطفل في مادته 02 منه على أن: "الطفل، كل شخص لم يبلغ 18 سنة كاملة، ويفيد مصطلح الحدث نفس المعنى"<sup>3</sup>.

وهنا كخلاصة على ما ورد في التعريفات السابقة، نجد أن الحدث هو كل شخص لم يبلغ سن الرشد الجزائري، واستناداً الى ذلك، نجد أن هذا الحدث لا يخضع للعقاب ولا تترتب عليه أي مسؤولية على افعاله، لعدم بلوغه سن المسؤولية، وقد حددت معظم التعريفات أن السن الأدنى للحدث هو سن السادسة أو السابعة، الا أنه بمجرد إتمام سن 18 سنة من عمره، يصبح مسؤولاً عن الفعل الذي يقوم به وتنتهي جميع الصفات التي كانت تمنعه من العقاب.

<sup>1</sup>- الأمر رقم 11-02 المؤرخ في 20 ربيع الأول 1423 هـ الموافق لـ 23 فبراير 2011، المعدل والمتمم للأمر رقم 66/155، المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ 08 يونيو سنة 1966، والمتضمن قانون إج.ج، الجريدة الرسمية عدد 12 لسنة 2011.

<sup>2</sup>- القانون رقم 14-01 المؤرخ في 04 فبراير 2014 المتضمن قانون العقوبات الجريدة الرسمية، عدد 07، معدل ومتمم بالأمر رقم 66-18 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق لـ 08 يونيو 1966.

<sup>3</sup>- القانون رقم 12-15، المؤرخ في 15 يوليو 2015، المتعلق بحماية الطفل، المرجع السابق، ص 04.

## المطلب الثاني: أسباب وعوامل جنوح الأحداث.

الإنسان ذلك المخلوق الضعيف بقول ربنا عز وجل بعد بسم الله الرحمن الرحيم: " الله الذي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً"<sup>1</sup>، فبدأ الطفل حياته ضعيفا، وهذا الضعف قد يساهم في تشكيل شخصية الطفل الاجرامية نتيجة تأثيرات عديدة كالتأثير الاجتماعي والنفسي.

إن من بين صور جنوح الأحداث الموجودة في المجتمع الجزائري، نجد إرتكابهم لجريمة السرقة وتعاطي المخدرات بالإضافة لإرتكاب جريمة القتل في مرات عديدة وعديدة.

أطفالنا مسؤولة في أعناقنا ، لهذا ينبغي على كل واحد منا حمايتهم من كافة أشكال الخطر وخاصة الجنوح، بغية حماية أطفالنا من الجنوح، ينبغي علينا معرفة السبب وراء ذلك، لأنه إذا عرف السبب وجد الدواء وسنتناول الأسباب الإجتماعية والنفسية للجنوح من خلال ما يلي:

## الفرع الأول: الأسباب والعوامل الإجتماعية لجنوح الأحداث.

تلعب وسائل الإعلام بمختلف أنواعها من إعلام سمعي أو بصري أو مكتوب، وما تبثه فيها من سموم موجهه للأطفال الصغار، فمثلا شاشة التلفزيون قد تنمي عند الطفل شهية العنف وتضاعفها كما تساعدهم على تخفيف إحساسهم بالخطأ وبالتالي يظهر العنف على النشء كظاهرة ومألوفة ومعتادة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - الآية 53 من سورة الروم.

<sup>2</sup> - آية بولحبال، دور وسائل الإعلام والاتصال في اكتساب السلوك الجانح للأحداث، مجلة الإحياء، مخبر التطبيقات، علم النفس العيادي في الوسط العقابي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 20، العدد 27، 2020، ص 835.

إن الطفل يتأثر سلوكه بما يشاهده من عنف في الكرتون أكثر من تأثره نفسياً، وكلما كان طفل صغيراً كلما كان عرضة للعنف أكثر.<sup>1</sup>

يرجع سبب إنتشار العنف في وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون للتأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية والعالمية، فضلاً عن الأثر الواضح للعولمة الأمريكية الإعلامية التي غزت العالم من خلال شاشتها التلفزيونية وما تبثه من افلام ومسلسلات المشبعة بالعنف الذي تتفنن في صناعته وتصديره.<sup>2</sup>

يمكن القول في الأخير أن المجتمع قد دق ناقوس الخطر ، فشاشات التلفزيون أصبحت شيء سلبي لا إيجابي للأطفال بسبب صغر سنهم فعلياً جميعاً الانتباه لهم والى ما يشاهدونه، فهي السبب الأبرز في اتجاههم للجنوح، والله المستعان.

لعل من أبرز الأسباب الاجتماعية المساعدة على جنوح الأحداث هو عيش الطفل في وسط اسري سيء، تسوده الاخلاق السيئة، كغياب المودة والرحمة والشفقة الأب الغائب تماماً عن تادية دوره داخل الأسرة، جهل الوالدين بكيفيات التربية الصحيحة للطفل ليكون نافعا لهم كما ينفع مجتمعه وأمته، فهما قد يشكلان المصدر الرئيسي للعطف والحنان والأمان، فإنهم وبنفس الدرجة يمكن أن يكونا مصدر قلق وخيبة أمل وعنصر اضطراب للحدث.<sup>3</sup>

وقديماً قال الشاعر العربي:

رأيت صلاح المرء يصلح أهله ويعديهم داء الفساد إذا فسد

<sup>1</sup> - مجلة الأحياء، نفس المرجع ، ص ص 834، 835.

<sup>2</sup> - العنف في وسائل الإتصال المرئية وعلاقته بجنوح الأحداث، المرجع السابق، ص 100.

<sup>3</sup> - محمد سند العكاية، إضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث، ط 1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2006، ص 191.

يعظم في الدنيا لأجل صلاحه ويحفظ بعد الموت في الأهل والولد<sup>1</sup>.

فصلاح الحدث بصلاح أهله وأسرته وفساده بفسادهم، فهو يستمد قوته وضعفه منها، وعلى حسب ما تكون عليه من صلاح أو فساد يكون اقتدائه بها<sup>2</sup>.

إن مجتمع الأصدقاء هو الآخر يلعب دورا كبيرا في تكوين الشخصية الإجرامية للطفل، فإذا ساد مجتمع الأصدقاء الطابع السليم انعكس ذلك على سلوكهم بالإيجاب ويكون السلوك سليم، وإذا كانت ظروفهم سيئة داخل مجتمعات الأسرة والمدرسة تكونت منهم عصابة إجرامية<sup>3</sup>.

يعتبر الخروج للعمل المبكر من طرف الحدث عامل من عوامل جنوح الأحداث، لأنه يسمح له الخروج من المنزل والاختلاط . مع الناس بعيدا عن الرقابة العائلية، كما يمنح الحدث فرصة للحصول على المال أو التصرف في جزء منه، وبالتالي تساهم رغبته للخروج للعمل المبكر في جنوحه<sup>4</sup>.

لعل السبب الآخر لإنحراف الأحداث هو الوسط البيئي الذي يعيش فيه الطفل، فإذا كان صالحا فإنه سيؤثر بالإيجاب على شخصية الطفل، والعكس صحيح.

يمكنك كذلك القول أن المجتمع أصبح مقصرا في مسؤوليته إتجاه الأولاد، ولم يعد كما كان سابقا مترابطا متواصلا في الخير والصلاح والإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن

<sup>1</sup> - عبد الله بن عبد الرحمان الدويش انحراف الأحداث، الأسباب والعلاج، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 22.

<sup>2</sup> - عبد الله بن عبد الرحمان الدويش، نفس المرجع، ص 22.

<sup>3</sup> - سيد رمضان، اسهامات الخدمات الجامعية في مجال انحراف الأحداث، دار المعرفة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1995، ص 95.

<sup>4</sup> - وعد إبراهيم خليل الأمير ، العنف في وسائل الإتصال المرئية وعلاقته بجنوح الأحداث، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط 2013، 1، ص 83.

المنكر لكافة الأفراد، وكان الفرد يعيبه إرتكاب المحذور حفاظا على سمعته ومكانة أسرته ومجتمعه ، أما الآن فحدث ولا حرج.<sup>1</sup>

إن المدرسة هي الأخرى تخلت عن دورها في إعداد الأجيال، حيث فشلت شخصية المدرس عن تزويد التلميذ بنموذج للتقمص لعدة أسباب منها :

\* تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية، وممارسة المدرسة للضغوط على التلميذ من أجل هذا المقصد.

\* عدم الإعداد التربوي والتعليمي الكافي للمدرس.<sup>2</sup>

\* كما فشلت المدرسة في تسهيل إندماج التلميذ في وسطه الطلابي، ولعل السبب الرئيسي وراء ذلك هو تعارض ثقافة المدرسة والبيت.<sup>3</sup>

هذه أبرز العوامل الأسباب الاجتماعية التي تقود الطفل نحو الجنوح، والتي أتينا على ذكرها على سبيل المثال لا الحصر.

### الفرع الثاني: الأسباب والعوامل النفسية لجنوح الأحداث.

ولعل السبب الأبرز لجنوح الأحداث، هو ما يرجع إليه علماء النفس، والمتمثل في الاضطرابات العاطفية<sup>4</sup>، كتعرض الطفل للحرمان العاطفي من طرف والديه الذين حرماه من

<sup>1</sup> - عبد الله بن عبد الرحمان الدويش، إنحراف الأحداث، الأسباب والعلاج، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص23.

<sup>2</sup> - السيد رمضان، اسهامات الخدمات الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث، درا المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1995، ص ص 92، 93.

<sup>3</sup> - سيد رمضان، نفس المرجع، ص 93.

<sup>4</sup> - محمد سند الحكاية، اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث، ط 1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت لبنان 2006، ص 135.



إشباع حاجاته الأساسية النفسية والتي تشمل حاجات النمو العاطفي،<sup>1</sup> لعدة أسباب نذكر منها :

- وفاة أحد الأبوين أو كليهما أو عجزهما أو مرضهما.

- ازدحام السكن ومشاكل الطلاق.<sup>2</sup>

يقول الشاعر أحمد شوقي في هذا المجال:

ليس اليتيم من انتهى أبواه      من هم الحياة وخلفاه ذليلاً

أن اليتيم هو الذي تلقى له      أما تخلت أو أبا مشغولاً<sup>3</sup>.

وصدق من قال:

إهمال تربية الجنين جنائية      عادت على الآباء بالويلات<sup>4</sup>.

يمكن أن نقول بأنه مهما تعددت أسباب وحالات تعرض الطفل للحرمان العاطفي والاضطرابات القيامة، العاطفية، فإن البنين والبنات نعمة من عند الله المستحقة للشكر وسنسال عنها وعن ضياعها يوم بسبب تخلي الأم عن الرعاية والتربية للطفل وخروجها للعمل، مما قاد به إلى ما لا يحمد عقباه، وحتى الأب سيسأل يوم القيامة ولا يمنعه شغله عن السؤال.

<sup>1</sup> - بخاخشة، مريم، أثر الحرمان العاطفي في ظهور جنوح الأحداث، دراسة ميدانية بمركز إعادة التربية قالمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم النفس الاكلينيكي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016-2017، ص 17.

<sup>2</sup> - بخاخشة مريم، مرجع سابق، ص 20.

<sup>3</sup> - عبد الله بن عبد الرحمان الدويش، مرجع سابق، ص 23.

<sup>4</sup> - عبد الله بن عبد الرحمان الدويش، مرجع نفسه، ص 23.

يفسر علماء النفس الجنوح بأنه ما هو إلا أسلوب حركي لتكوين علاقة ، مع أشخاص آخرين تكمن دوافع عدوانيه كالدافع الجنسي والعدواني.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - محمد سند الحكااية، مرجع سابق، ص 135.

## الفصل الثاني الآليات القانونية لحماية القضاية للطفل

## تمهيد :

الطفل الصالح ثروة حقيقية للأمة والمجتمع وهبها لنا الخالق عز وجل لننتفع بها ونستغلها أحسن استغلال، تنمية للمجتمع والأمة والإسلام والمسلمين بهم نصل لأوجه العطاء والنماء إن نحن أحسن توظيفها وتوجيهها أحسن توجيه وحمایتها.

لا ينكر أحد أن الطفل مصدر القوة والازدهار، ورغم ذلك يتعرضون في شتى بقاع المعمورة للخطر، ووسائل الإعلام المرئية والغير مرئية خير دليل على ذلك.

تسعى مختلف القوانين والاتفاقيات الدولية، وعلى غرار المشرع الجزائري لحماية الطفل، سواء كانت الحماية الاجتماعية أم قضائية، وهذه الأخيرة سنخصصها بالدراسة والتوضيح من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول : مفهوم قاضي الأحداث

المبحث الثاني : الآليات التي خاصة بها المشرع الجزائري قاضي الأحداث للطفل في حالة خطر والطفل الجرح.

**المبحث الأول: مفهوم قاضي الأحداث**

لقد وضع المشرع الجزائري نظاما خاصا لمعاملة الأحداث عن طريق تحديد قواعد وآليات تهدف إلى تهذيب الحدث الجانح وحمايته إذا كان في خطر معنوي، ذلك لأن من مسؤولية المجتمع حماية الحدث وتهذيبه سواء كان جانحا أو ضحية لعدم نضجه وعدم اكتمال ملكاته العقلية، والغاية من كل إجراء أو تدبير أو حكم أو قرار قضائي هو تحقيق المصلحة الفضلى للطفل.

تهدف القوانين الوضعية لسن حماية كافية للطفل، بغية حمايته من شتى أشكال الخطر سواء ان كان الخطر ماديا أم معنويا ، فالطفل باعتبار كونه مخلوق ضعيف إن لم توفر له الحماية اللازمة أول مناسبة سيكون عرضة للخطر.

ولقد سعى المشرع الجزائري لحمايتها من أي أذى قد يتعرض له، فأقر من أنواع الحماية القضائية يمارسها قاضي الأحداث الذي له الدور الفعال في هذا الشأن، من خلال تطبيق مختلف النصوص القانونية الخاصة بالحدث في خطر على أرض الواقع.

يمكن القول في هذا المجال أنه لا بد لقاضي الأحداث أن يكون متمتع عن بجملة من الصفات ليؤدي دوره على أحسن وأكمل وجه، بالإضافة إلى توفر الشروط القانونية الخاصة باختصاص وتدخل قاضي الأحداث، وللمبحث أكثر حول مفهوم قاضي الأحداث اعتمدنا على مطلبين متماثلين فيما يلي:

**المطلب الأول: تعريف قاضي الأحداث.**

إن الأطفال حسنة الدنيا والآخرة، وهم نعمة أنعمنا بها المولى عز وجل، وحرّم منها من حرم بواسطتهم أن تحصل على الخير الوفير للأمة والمجتمع التي تحميهم وتنص على حقوقهم خاصة ما أقرتها الشريعة الإسلامية من نفقة ورعاية.

أمام تزايد نسب تعرض الأطفال للخطر، سعى المشرع الجزائري للنصر على حقوق الأطفال وتوفير الحماية الاجتماعية أو القضائية التي تمارسها التشكيل القضائية الخاصة بالأحداث، وللبحث أكثر حول قضاة الأحداث سنتناول قضاء الأحداث في النظام الفرنسي وقضاء الأحداث في النظام الجزائري، وذلك من خلال ما يلي:

### الفرع الأول: قاضي الأحداث في النظام الجزائري.

أن المشرع الجزائري كغيره من التشريعات نص على حماية الطفل وذلك باستحداثه للقانون 12-15 المتعلق بحماية الطفل في المادة الثانية منه بنصه: "الطفل كل، حيث يعتبر الطفل في هذه المرحلة غير كامل شخص لم يبلغ الثامنة عشر سنة كاملة" الأهلية ويحتاج لرعاية وحماية قانونية لمنعه من الانسياق للانحراف، لذلك أولى المشرع الجزائري هذه الفئة عناية خاصة.

تنص المادة 59 من القانون 12-15 المؤرخ في 2015/12/15 المتعلق بحماية الطفل على: " يوجد في كل محكمة قسم للأحداث يختص بالنظر في الجناح والمخالفات التي يرتكبها الأطفال، و يختص قسم الأحداث الذي يوجد بمقر المجلس القضائي بالنظر في الجنايات التي يرتكبها الأطفال".<sup>1</sup>

كما نصت المادة 80 من ذات القانون على أنه يتشكل قسم الأحداث من قاضي الأحداث رئيساً ومن مساعدين محلفين اثنين.

يقوم وكيل الجمهورية أو أحد مساعديه بمهام النيابة، يعاون قسم الأحداث بالجلسة أمين الضبط".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - القانون 12-15 المؤرخ في 2015/12/15، المتعلق بحماية الطفل، المادة 59.

<sup>2</sup> - القانون 12-15 المؤرخ في 2015/12/15، المتعلق بحماية الطفل، المادة 80.

إنطلاقاً من نص المادة 59-80 من القانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل، يمكن تعريف قاضي الأحداث في النظام الجزائري بأنه : "القاضي المكلف والمختص بالنظر في الجرح والمخالفات المرتكبة من طرف الأحداث، ويعد رئيساً لقسم الأحداث طبقاً لنص المادة 80 السالفة الذكر، كما له صلاحية النظر في الجنايات المرتكبة من طرف الأطفال بمحكمة مقر المجلس القضائي ويساعده في القضايا المعروضة عليه مساعدين محلفين اثنين وأمين الضبط، ويتولى مهام النيابة العامة وكيل الجمهورية أو أحد مساعديه".

كما عرف قاضي الأحداث أيضاً، بأنه: قاضي له صفة البيت والفصل في الجرائم التي يرتكبها الأحداث كما يتمتع بصلاحيات مدنية فيما يخص الأحداث الموجودين في خطر معنوي بالنسبة لمساعدتهم في الجانب التربوي<sup>1</sup>.

ولقد نصت المواد 450 و451 من قانون الإجراءات الجزائية، على قضاء الأحداث في النظام الجزائري وتشكيلته، حيث نصت هذه المواد بالترتيب على ما يلي:

- "يشكل قسم الأحداث من قاضي الأحداث رئيساً ومن قاضيين محلفين.

- يعين المحلفون الأصليين والاحتياطيين لمدة ثلاثة 03 أعوام بقرار من وزير العدل، ويختار من بين الأشخاص من كل الجنسين يبلغ عمرهم أكثر من 30 عاماً جنسياتهم جزائرية وممتازين بإهتمامهم بشؤون الأحداث وبتخصصهم ودرايتهم بها.

ويؤدي المحلفين من أصليين واحتياطيين، قبل قيامهم بمهامهم ووظيفتهم اليمين أمام المحكمة بأن يقوم بحسن أداء مهام وظائفهم وأن يخلصوا في عملهم بتقوى وإيمان بسر المداولات.

<sup>1</sup> - حنيش رشيدة والعيداني الزهرة، خصوصية قاضي الأحداث في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل الماستر في الحقوق، تخصص احوال شخصية، جامعة الجلفة 2016-2017، ص 17.

ويختار المحلفين سواء كانوا أصليين أم إحتياطيين من جدول محرر بمعرفة لجنة تشتمل على أداء كل مجلس قضائي يعين تشكيلها وطريقة عملها بمرسوم".<sup>1</sup>

يختص قسم الأحداث بنظر الجرح التي يرتكبها الأحداث، يختص قسم الأحداث الذي يوجد بمقر المجلس القضائي بنظر الجنايات التي يرتكبها الأحداث.

يكون قسم الأحداث المختص إقليميا هو المحكمة التي ارتكبت الجريمة بدائرتها أو التي بها محل إقامة الحدث أو والديه أو وصيه أو محكمة المكان الذي عثر فيه على الحدث أو المكان الذي أودع به الحدث، سواء بصفة مؤقتة أم نهائية.<sup>2</sup>

يستخلص من خلال نصوص هذه المواد، أن قسم الأحداث يتشكل من قاضي أحداث، رئيس، ومن قاضيين محلفين، ويعين القاضي من بين قضاة المحكمة الكائنة بالمقر الرئيسي القضائي.<sup>3</sup>

أما القاضيين المحلفين فيعونون لمدة ثلاثة 03 أعوام بقرار من وزير العدل، طبقا لشروط القانونية المعمول بها والمنصوص عليها في المادة 450 ق إ ج، والتي سنخصصها بالدراسة فيما بعد، ويختص قسم الأحداث طبقا لنص المادة 451 بالنظر في الجنايات والجرح والمخالفات التي يرتكبها الحدث. يلاحظ أنه بالرغم من التسمية الواردة في المادة 450 ق إ ج ، بأنهما قاضيات إلا أن مضمون هذه المادة يفيد أنهما من المواطنين المهتمين بشؤون الأحداث.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، المرجع السابق، المادة 450.

<sup>2</sup> - قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، المرجع نفسه. المادة 451.

<sup>3</sup> - محمود سليمان، الإجراءات الجنائية لأحداث الجانحين دراسة مقارنة ، ديوان المطبوعات الجامعية، كلية الحقوق، الإسكندرية، 2008، ص338.

<sup>4</sup> - زينب احمد عوين، قضاء الأحداث دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص 91.



يمكن القول أن المشرع الجزائري في اختياره لقاضي الأحداث، إنتهج نهج المشرع الفرنسي، فالشخص المؤهل قانونا لإجراء التحقيق مع الأحداث أو قاضي الأحداث شأنه شأن المشرع الفرنسي، كما له صلاحية الفصل في الموضوع، وهذا يعد استثناءا لقاضي الأحداث.<sup>1</sup>

يمكن الإشارة إلى أن قاضي الأحداث طبقا لنص المادة 61 من القانون رقم 12/15 هو قاضي برتبة نائب رئيس محكمة.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: قاضي الأحداث في النظام الفرنسي.

يعتبر قاضي الأحداث في فرنسا بمثابة المربي و الكفيل بتحقيق عدالة الأحداث، فهو يتدخل لحماية هؤلاء في حالة ما إذا كانت صحتهم، أمنهم، وأخلاقهم عرضة للخطر، فهو عندما يتخذ احد تدابير الحماية و المراقبة فان الإجراء بالنسبة له لا يكون مجرد إجراء قانوني أو تربوي اتخذه في مواجهة خطر و إنما يكون هذا الإجراء مرفوقا بإدماج عائلات الأحداث المنحرفين أو في خطر معنوي، و هذا حفاظا على مصلحة الطفل و تقاديا لقطيعته مع الوسط العائلي، مما قد يؤدي إلى إلحاق أضرار بهم، إضافة إلى إمكانية وضع الحدث في مؤسسة تربوية أو لدى عائلة أجدر لإيوائه هذا من جهة و من جهة أخرى قاضي الأحداث يتدخل في حالة ارتكاب الحدث لجريمة، لاسيما الخطيرة و التي تختص محكمة الأحداث بالفصل فيها، و هنا يفضل اتخاذ التدابير التربوية بدلا من العقوبة و ذلك بالتعاون مع أشخاص و مصالح مختصة بالحماية.

و فيما يتعلق بموقع قاضي الأحداث في النظام القضائي الفرنسي، و الذي يتشابه إلى حد كبير مع قاضي التحقيق من حيث الصلاحيات و السلطات المخولة له بهدف

<sup>1</sup> - حنيش رشيدة والعيداني الزهرة، المرجع السابق، ص 17

<sup>2</sup> - القانون 12-15، المرجع السابق، المادة 61.

الوصول إلى الحقيقة فيما يخص الجرائم المرتكبة من قبل الأطفال و استثناء مبدأ الفصل بين وظيفتي التحقيق و المحاكمة، فان قاضي الأحداث يجوز له في القضايا التي حقق فيها مع الحدث أن يحكم فيها، أو يحيلها إلى محكمة الأحداث.

لم يتميز تاريخ العقاب الطويل في قسوته وممارسته الإنسانية في أوروبا وأمريكا وفرنسا بمعاملة خاصة للأحداث قبل أن تنطوي صفحة القرن 18، فكانت فاتحة القرن 19 بداية لانطلاق أفكار إنسانية مستنيرة حرة، فإتجهت التشريعات السالفة الذكر لوضع قواعد متممة بقدر من الرعاية للتعامل مع مرتكبي جرائم الأحداث، متميزة عن معاملة المجرمين البالغين، وهكذا بدأت تطور التشريعي بشأن الأحداث.<sup>1</sup>

إن الحديث عن قاضي الأحداث في فرنسا يجعلنا نشير إلى أن الجهات القضائية الفاصلة في قضايا الأحداث هي جهات قضائية استثنائية، والتي أحدثت ونظمت بموجب الأمر المؤرخ في 02 أبريل 1995 و 01 جويلية 1995 و 15 جوان 2000.<sup>2</sup>

يتدخل قاضي الأحداث في النظام الفرنسي في حالة ارتكاب الحدث للجريمة، لاسيما الخطيرة والتي تختص محكمة الأحداث بالفصل فيها، وهنا يفضل اتخاذ التدابير التربوية بدلا من العقوبة، وذلك مع أشخاص ومصالح مختصة بالحماية<sup>3</sup>. على أنه في حالة ما إذا تبين لمحكمة الأحداث أن شخصية الحدث الجانح تنطوي على خطورة حقيقية، وأن التدابير التربوية لا تجدي نفعا لتقويم وإصلاح هذه الشخصية، فعندئذ يكون لهذه المحكمة أن تحكم بالعقوبات المنصوص عليها في القانون لتلك الجريمة بعد تخفيفها وجعلها في الحدود التي نص عليها القانون بالنسبة للأحداث.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- زينب أحمد عوين، المرجع السابق، ص 44.

<sup>2</sup>- حنيش رشيدة والعيداني الزهرة، المرجع السابق، ص 16.

<sup>3</sup>- حنيش رشيدة والعيداني الزهرة ، المرجع نفسه، ص 17.

<sup>4</sup>- نبيل صقر ، أ. صبر جميلة، الأحداث في التشريع الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 83.

توجد في النظام الفرنسي نوعين من المحاكم تختص بمحاكمة الأحداث هما:

**محكمة الأطفال:** تختص بالنظر في الجنح والمخالفات من الدرجة الخامسة وكذلك الجنايات المنسوبة للحدث الذي لم يبلغ 16.

**محكمة الأحداث :** تختص بالنظر في الجنايات المسندة للحدث إذا بلغ، 16، كما يختص قاضي الأطفال بالنظر في الجنح والمخالفات من الدرجة الخامسة المرتكبة من طرف الأحداث، وذلك في حالة ما إذا لم يتطلب الأمر فرض عقاب جنائي على الحدث<sup>1</sup>.

نشير في الأخير إلى أنه بمقارنة التشريع الفرنسي، يتضح جليا اقتباس عدد من الاحكام عن المشرع الفرنسي وعلى رأسها أن يكون لقاضي الأحداث النظر في قضايا الخطر، بالإضافة لحالات الخطر المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون 12/15 التي تتطابق مع ما نصت عليه المادة 375 من القانون المدني الفرنسي.<sup>2</sup>

كما تختلف محاكم الأحداث الموجودة في التشريع الجزائري عن تلك الموجودة في فرنسا، ففي هذه الأخيرة يوجد نوعين من المحاكم المختصة بالأحداث :هما محكمة الاطفال ومحكمة الاحداث.

أما في الجزائر توجد محكمة وحيدة مختصة بالأحداث يطلق عليها محكمة الأحداث.

<sup>1</sup> - محمود سليمان موسى، المرجع السابق، ص 358.

<sup>2</sup> - زواش ربيعة، محاضرات ودروس أقيمت على طلبة السنة الثانية ماجستير ، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2015/2016، ص 09.

## المطلب الثاني: تعيين قاضي الأحداث.

لقد عالجنا من خلال هذا المطلب الجهة الرسمية التي خول لها القانون صلاحية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الحدث وتتمثل هذه الهيئة في قاضي الأحداث سواء من حيث كيفية تعيين والشروط الواجب توفرها لمباشرة سلطته وهذا ما سنتناول الآتي:

لقد حرص المشرع الجزائري في اختياره لقضاة الأحداث على شروط معينة من بينها كفاءة هؤلاء القضاة و اهتمامهم بشؤون الطفولة، و ميز في ذلك بين محاكم مقر المجالس القضائية و المحاكم العادية، فيما يتعلق بكيفية تعيينهم، بالإضافة إلى غرفة الأحداث على مستوى المجالس القضائية باعتبارها درجة ثانية في التقاضي، كذلك خصوصية قضاء الأحداث باعتبار هذا الأخير لا يقتصر دوره على الجانب الردعي فحسب، بالرجوع لنص المادة 61 يعين في كل محكمة تقع بمقر المجلس القضائي قاض للأحداث أو أكثر، بقرار من وزير العدل لمدة ثلاث (3) سنوات ، وبينما في المحاكم الأخرى يتم تعيين قضاة الأحداث بموجب أمر صادر عن رئيس المجلس القضائي لنفس المدة، ويختار قاضي الأحداث من بين القضاة الذين يستوفون رتبة نائب رئيس المحكمة على الأقل كما يعين في كل محكمة قاضي تحقيق أو أكثر، بموجب أمر لرئيس المجلس القضائي، يكلفون بالتحقيق في الجنايات المرتكبة من قبل الأطفال وفقا لما نصت عليه المواد من 61 إلى 80 من القانون 12/15.<sup>1</sup>

أما بالنسبة لمعايير اختصاص الإقليمي لقاضي الأحداث بالنظر في قضايا الأحداث في حالة الخطر، فنجد نص المادة 32 من نفس القانون تحدها حسب الآتي:

- محل إقامة الطفل المعرض للخطر أو مسكنه.

- محل إقامة أو مسكن ممثله الشرعي.

<sup>1</sup>- القانون 15 - 12 المتعلق بحماية الطفل، المرجع السابق، ص ص 21-24

- المكان الذي وجد فيه الطفل في حال عدم توافر شرط مكان إقامة أو مسكن الطفل أو ممثله الشرعي، ويشترط أن يتم إخطار قاضي الأحداث بملف الطفل المعرض للخطر بوجود عريضة ترفع إليه من طرف الأشخاص الذين حددتهم نفس المادة وهم: الطفل نفسه، الممثل الشرعي، وكيل الجمهورية، الوالي، رئيس المجلس الشعبي البلدي لمكان إقامة الطفل، مصالح الوسط المفتوح أو الجميع أو الهيئات العمومية المهتمة بشؤون الطفولة.<sup>1</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن قاضي الأحداث يجوز له تلقي الإخطار المقدم من الطفل شفاهة. وأضافت نفس المادة أن قاضي الأحداث له صلاحية التدخل تلقائياً للنظر في قضايا الأحداث المعرضين للخطر.

بهذا يكون المشرع الجزائري قد وسع من صلاحية قاضي الأحداث في هذا الإطار، وبالتالي لم يقيد اختصاصه بوجوب تقديم عريضة من طرف الأشخاص المذكورين فقط، بل منحه صلاحية التدخل تلقائياً لمصلحة الطفل.

هذا ما يخص الاختصاص المحلي لقاضي الأحداث النوعي والشخصي، سنتطرق له عند التطرق إلى الشروط الواجب توافرها منها شروط متعلقة بشخص قاضي الأحداث ثم الشروط المتعلقة بالطفل في خطر.<sup>2</sup>

### الفرع الأول: شروط تدخل قاضي الأحداث.

إذا كانت هناك خصائص يتسم بها قضاء الأحداث و تجعله ذا رسالة تربوية و اجتماعية تختلف عن تلك المنوطة بقضاء البالغين كان معنى ذلك أن شروطاً إضافية يجب توافرها فيمن تعهد و تسند إليه سلطة الفصل في قضايا الأحداث، و هذه الشروط ترتبط

<sup>1</sup>- القانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل المرجع السابق، ص 16.

<sup>2</sup>- بن يوسف القنعي، الحماية الجنائية للأحداث على ضوء القانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7 معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي، 2018، ص 11.

بقضاء الأحداث و غاياته أهدافه، و لهذا يجب التدقيق دائما في عملية اختيار قاضي الأحداث الذي يجب أن يكون ذا مواصفات خاصة تؤهله للفصل في قضايا الأحداث، كما لا بد أن يكون قاضي الأحداث ملما بالصفات التي يجب أن تتوفر في قاضي التحقيق، و قاضي الحكم وقاضي تنفيذ العقوبات باعتبار هذا الأخير يجمع بين هذه الوظائف، و يمكن إجمال هذه الشروط و الصفات على النحو التالي:

### أولا : شرط الإختصاص:

الاختصاص القضائي هو صلاحية يخولها القانون لجهة قضائية معينة حتى يتسنى لها الفصل في القضايا المرفوعة ، أمامه، ولا تكون الجهة القضائية المختصة بنظر الدعوى المرفوعة إليها، إلا إذا كانت مختصة بالنسبة للشخص المعروض أمامهم وهو الإختصاص الشخصي، ومن حيث نوع الجريمة وهو الإختصاص النووي ومن حيث ما كان وقوع الجريمة هو الاختصاص المحلي.<sup>1</sup>

وقواعد الاختصاص بأنواعه الثلاثة هي تتعلق بالنظام العام والمصلحة العامة وحسن سير مرفق القضاء لذا لا يمكن الاتفاق على مخالفة هذه القواعد وكما قد تطرقنا سابقا للاختصاص المحلي لذا سوف نتطرق للاختصاص الشخصي والنوعي.

### 1. الاختصاص الشخصي لقاضي الأحداث:

يتحدد الاختصاص الشخصي بالنظر إلى شخص المتهم، كان ينصب مثلا عن سن المتهم كما هو شأن الأحداث أو صفة المتهم كما هو الحال بالنسبة للمتهمين العسكريين، وترتكز دراسة موضوع الاختصاص الشخصي بالنسبة لقضاء الأحداث أساسا على سن الطفل، وقت وجوده في حالة أو أكثر من حالات الخطر، فالسن هو الضابط الذي يرجع إليه في تحديد

<sup>1</sup> - بكوش زهراء ومداني نصيرة قضايا الأحداث، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، المدرسة العليا للقضاء، دفعة 2008، ص29.

ما اذا كان قضاء الأحداث مختصا أو غير مختص شخصا، ويختص قاضي الأحداث بالفصل في حالات الأطفال في خطر طبقا للمادة 32 من القانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل والتي نصت على أنه: يختص قاضي الأحداث لمحل إقامة الطفل المعرض للخطر بالنظر في العريضة التي ترفع إليه...<sup>1</sup>

وطالما أن الطفل أو الحدث هو كل شخص لم يبلغ 18 سنة كاملة بمفهوم المادة 02 من نفس القانون فإنه يختص شخصا بفئة الأطفال في خطر الذين لم يكملوا 18 سنة وقت وجودهم في خطر وحالة الطفل في خطر التي يخطر بها قاضي الأحداث لا ترفع إليه بموجب متابعة قضائية وقاضي الأحداث حين تدخله لا يتقيد في اختصاصه الشخصي بالسن الأدنى للطفل في خطر، لأن القضية يندرج طابعها ضمن عمل القضاء المدني، وليس القضاء الجزائي وبالتالي لا ينظر قاضي الأحداث إلى سن المتابعة الجنائية المحددة طبقا للمادة 49 من قانون العقوبات والمادة 56 من قانون حماية الطفل ببلوغ الطفل 10 سنوات.<sup>2</sup>

## 2. الاختصاص النوعي لقاضي الأحداث :

يختص قاضي الأحداث بالنظر في القضايا المتعلقة بالأحداث الذين يكونون في إحدى حالات الخطر المنصوص عليها بموجب نص المادة 02 من القانون السابق ذكره، سواء بعد إخطاره ولو شفاهة، أو يتدخل من تلقاء نفسه، متى تأكد قاضي الأحداث أن الملف المطروح أمامه قد استوقف وعد الاختصاص الإقليمي أصبح قسم الأحداث صاحب الولاية في النظر في القضية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - علي مانع ، عوامل جنوح الأحداث في القانون في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1997، ص 23.

<sup>2</sup> - محمود سليمان موسى، قانون الطفولة الجانحة والمعامل الجنائية للأحداث، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، 2006.

<sup>3</sup> - بن يوسف القنبري، المرجع السابق، ص 13.

## أ- شرط اتصال قاضي الأحداث والوقائع :

ويقصد به أن يكون قاضي الأحداث على علم بوقائع القضية حول وجود طفل الذي قد تكون حالته في خطر ينظر قاضي الأحداث في العريضة المرفوعة من طرف الطفل ممثله الشرعي، وكيل الجمهورية، الوالي، رئيس المجلس الشعبي البلدي لمكان إقامة الطفل مصالح الوسط المفتوح، الجمعيات والهيئات العمومية المهتمة بشؤون الطفولة، ويمكن للقاضي التدخل تلقائيا وفقا لما جاءت به نص المادة 32 من القانون 15-12<sup>1</sup>.

يعلم قاضي الأحداث الطفل أو ممثله الشرعي بالعريضة المقدمة إليه فورا ويقوم بسماع الطفل وممثله الشرعي وتلقي آرائهم فيما يخص وضعيته ومستقبله وفي هذه الحالة يجوز الاستعانة بمحامي. وتجدر الإشارة أنه في حال تقدم شخص آخر من غير المذكورين في المادة 32 من القانون السابق الذكر وليس له الحق في رفع الدعوى.

ويتلقى قاضي الأحداث الإخطار المقدم من الطفل شفاهة دون الحاجة إلى عريضة مكتوبة، وفي حالة تقديم عريضة اختار بوجود طفل في حالة الخطر أمام وكيل جمهورية فعليه تحويل صاحب الاخطار أو المتقدم بالعريضة إلى قاضي الأحداث، وليس حفصها بسبب عدم الاختصاص.<sup>2</sup>

وعند تقديم العريضة الى قاضي الأحداث حول وجود طفل في حالة خطر في غير الحالات التي يقدمها وكيل الجمهورية بتعيين أخطاره بها للعلم دون أن يكون له الحق في معارضة الإجراءات أو تقديم إلتماسات طبقا للمادة 38 من القانون 15-12.

<sup>1</sup> القانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل، المرجع السابق، ص ص 10، 16، 21.

<sup>2</sup> موقع بوابة القانون الجزائري، مجلس قضاء معسكر، قضايا الأحداث:



**ب- شرط تكييف الوقائع كحالة الخطر على الطفل:**

أن تدخل قاضي الأحداث عند إبلاغه بعريضة وجود طفل في خطر، الغرض منه حماية الطفل بإصلاح أوضاعها أو بالتصدي لحالة الخطر المحدق به، وطالما أن السلطة التقديرية لتكييف ما إذا كانت الوقائع تشكل حالة خطر هي موكلة لقاضي الأحداث، فبالتالي تكييف الوقائع التي اتصفت على أنها لا تشكل حالة من حالات الخطر المحددة في المادة 02 من القانون 12153 يعني أن الطفل ليس في حالة خطر ولا تقتضي حالته تدخل قاضي الأحداث.<sup>1</sup>

**ثانيا : الشروط المتعلقة بالطفل في حالة خطر.**

من الشروط التي يجب أن تتوفر في الطفل في حالة الخطر حتى يتصل القاضي بدعوته بحمايته نجد شرطين مهمين هما شرط عدم تجاوز سن 18 سنة وشرط الثاني يتمثل في أن يكون ضمن الحالات التي تجعله في حالة الخطر حسب المادة 02 من القانون رقم 12-15 المتعلق بحماية الطفل.

**1- ألا يبلغ سن 18 سنة كاملة:**

حيث حدد المشرع الجزائري سن الطفل أو الحدث بأقل من 18 سنة المادة 02 من القانون 12-15 وهو سن الرشد الجزائري الذي حدده المشرع في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري بالنسبة للمسؤولية الجزائية، وقد ميز المشرع بين فئة الأحداث الذي تكون أعمارهم أقل من 13 سنة وبين فئة الأحداث الذين تكون أعمارهم أقل من 13 سنة وبين فئة الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و18 سنة بحيث جعل الفئة الأولى لا تخضع سوى تدابير

<sup>1</sup>- سكماحي هبة فاطمة الزهراء، وبولمكاحل أحمد، المرجع السابق، ص 80.

الحماية والتهذيب في حي أن الفئة الثانية من الممكن أن تخضع لعقوبات مخففة منصوص عليها في المادتين 49 و 50 من قانون العقوبات الجزائري<sup>1</sup>.

وقد إعتبر المشرع الجزائري هذه السن أعلى سن مناسبة لحماية الحدث الموجودة في حالة الخطر، إلا أنه يمكن تمديد التدبير المتضمن للحماية بين 13 و 18 سنة وذلك بناء على طلب مسلم له من الطفل، أو من قبل المعني، أو من تلقاء نفسه وفقا لما نصت عليه المادة 42 الفقرة 02 من القانون رقم 15-12.<sup>2</sup>

## 2- أن تتوفر حالة الخطر:

وهو شرط يجب أن يتوافر في الطفل في خطر حتى يتسنى تدخل قاضي الأحداث لحمايته من حالة الخطر أو أكثر التي تم اخطاره بها، وحالة الخطر هي إحدى الحالات التي حددها المشرع الجزائري ضمن المادة 02 من القانون السابق ذكره والواردة على سبيل المثال لا الحصر والتي تم التطرق لها بالتفصيل سابقا، ومنه يعني انعدام حالة الخطر في الطفل يعني بالنتيجة أنه لا يحتاج للحماية القضائية لقاضي الأحداث وتنتفي مصلحته أو غيره في العريضة المتضمنة طلب التدخل والحماية.

وبالرجوع الى نص المادة 375 من القانون المدني الفرنسي، نلاحظ أن مضمونها يتشابه مع ما نص عليه المشرع الجزائري في المادة من القانون 155 بعد تلقي قاضي الأحداث العريضة المقدمة اليه من طرف الاشخاص المذكورين في نص المادة 32 من نفس القانون ومراعاة كافة الشروط ومعايير الاختصاص التي تجعله مختصا بالنظر في ملف الطفل المعرض للخطر، يقوم بداية وقبل البدء في اتخاذ التدابير المناسبة بلحماية بإعلام

<sup>1</sup> - القانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل المرجع السابق، ص 17.

<sup>2</sup> - القانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل، المرجع السابق، ص 16.

الطفل أو ممثله الشرعي بالعريضة المقدمة إليه فوراً، إن هذا الإجراء ما هو إلا إخبار بالبده في إجراءات التحقيق الحدث مع الاعلام بافتتاح الدعوى<sup>1</sup>.

إضافة لما سبق وفي إطار التحقيق مع الحدث في حالة الخطر فإن قاضي الأحداث في هذه المرحلة يتولى مهمة القيام بدراسة شخصية للحدث من خلال الوسائل القانونية المتاحة له، كان يلجأ إلى البحث الاجتماعي والفحوص الطبية والعقلية والنفسانية ومراقبة السلوك إلى أنه بإمكانه صرف النظر عن جميع هذه التدابير أو الأمر ببعضها منها فقط متى توافرت لديها عناصر كافية لتقدير وفقاً لما جاء في نص المادة 34 الفقرة 01 من القانون 12-15<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: صفات قاضي الأحداث.

يتميز قضاء الأحداث بخصائص ومميزات تجعله يرتقي إلى مكانة مرموقة وتجعله يوجه رسالة تربوية واجتماعية تكون مختلفة عن تلك التي يختص بها قضاء البالغين لذلك وجب توفر صفات تتوفر في من تكون لديه سلطة الفصل في قضايا الأحداث وهذه الصفات لصيقة بقضاء الأحداث وغاياته وأهدافه لذا وجب علينا الحرص الشديد في انتقاء واختيار قاضي الأحداث الذي يجب أن يتميز بجملته من المواصفات الخاصة التي تجعله مؤهل للحكم والفصل في قضايا الأحداث المعروضة أمامه وعلاقات الأحداث أن يكون جامعاً

<sup>1</sup> - المادة 375 من القانون المدني الفرنسي:

"Si la santé, la sécurité ou la moralité d'un mineur nom émancché ; des mineurs d'assistance éducative peuvent êtres ordonnés par justice a la requête des père et mère conjointement gravement ..."

<sup>2</sup> - نعيمة جمال، قانون حماية الطفل في الجزائر (تحليل) وتأسيس المادة في مادة القانون رقم 12-15 المؤرخ في 2015/12/15، دار هومه، ص 73.

وملما بالصفات التي تكون متوفرة في كل من قاضي التحقيق وقاضي تنفيذ العقوبات وقاضي الحكم<sup>1</sup>. ومن بين هذه الصفات كالاتي:

### أولاً: الاقتناع بالوظيفة:

يجب على قاضي الأحداث أن يكون مقتنعا بالوظيفة التي يؤديها وأن يكون مؤمنا برسالته، لأن قضاء الأحداث يختلف عن قضاء البالغين من جوانب كثيرة خصوصا ما تعلق بشخص المتهم، فهو في نظر قضاء الأحداث طفل صغير يحتاج الى الحماية وتربية ويجب على قاضي الأحداث ان يكون مقتنعا بوظيفته كي يحقق نجاحه وأن يمارسها برغبه منه وتكون لديه غاية التغيير وعلاج الحدث وذلك بمعاملته معاملة نفسه علاجيه تشبه معاملة الطبيب، وان يشعر بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقه، فإذا لم يكن صائبا وحكيما قد يشكل هذا خطر على الحدث يجعله احترف الاجرام و يعتاده.<sup>2</sup>

### ثانياً: أن يكون مؤهلا

ينبغي على قاضي الأحداث عند ادائه لمهامه ان يكون مؤهلا من جميع النواحي العملية والعلمية والفنية للقيام بهذه المهام بحيث يجب ان يكون محيطا وملما بكل المسائل المتعلقة بجنوح الأحداث وهذا يستدعي إعداد قضاة الأحداث قبل ادائهم ومباشرتهم لأعمالهم فالى جانب خبرته القضائية أو القانونية لابد أن يخضع هؤلاء الى برامج تأهيلية تمكنهم من التعامل مع الحدث بطريقة مناسبة وذلك لأن شرط التخصص والتأهيل يقصد به كيفية تطبيق هذه النصوص وهو الأمر الذي يقتضي الإلمام بالجوانب المختلفة والمتعددة التي ترتبط بصورة أو بأخرى بجنوح الأحداث كعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم التربية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - بكوش زهراء ومداني نصيرة، المرجع السابق، ص 03.

<sup>2</sup> - حنيش رشيدة والعيداني الزهرة، مرجع سابق، ص 20.

<sup>3</sup> - محمد حزيط، قاضي التحقيق في نظام القضاء الجزائري، الطبعة الثالثة، دار ،هومه، الجزائر، 2010، ص 15.

## ثالثا: العدل والمساواة

ورد في القرآن الكريم عدة آيات تأمر الحاكم بالعدل والمساواة بين الناس في حكمه ومنها قوله تعالى: { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ }<sup>1</sup> ، والحاكم هنا هو قاضي الأحداث فحتى يحقق العدل والمساواة في حكمه على فئة الأطفال لابد له من الابتعاد عن كل ما يؤثر في عمله كما يجب عليه الأخذ بعين الاعتبار وسائل البراءة والإصغاء باهتمام لأقوال الضحايا والشهود وأيضا " الطفل الجانح ودفاعه واستجوابه في جو من الهدوء والمعاملة الحسنه ذلك ان دور قاضي الأحداث هو جانب تربوي أكثر منه جانب ردي، دون استعمال أساليب الإكراه المادية والمعنوية.

## رابعا : الاتزان والهدوء والنزاهة

يجب على قاضي الأحداث أن يتصف بصفة الصبر ويتحلى بها فيعرف كيف يحافظ على قوة أعصابه وهدوء نفسه ويتجنب الاستفزاز ولا يتأثر بأنها عوامل من شأنها أن تغير فيه وفي أحكامه، فلا يصيبه الضجر عند استجواب المتهم أو ذويه كما يجب أن تكون علاقته بزملائه لا سيما مساعدي العدالة قائمة على الاحترام وحسن التفاهم واحترام حقوقهم وصلاحياتهم على أن يلتزم في كل ظروف التحفظ الذي يضمن له استقلالية والحياد<sup>2</sup>.

## خامسا: الذاكرة وقوة الملاحظة:

كذلك من أهم الصفات التي يجب أن تتوفر في قاضي الأحداث البديهة وقوة الملاحظة والتركيز ذلك أن المهمة الموكلة اليه تتطلب منه المعرفة الأكيدة والسريعة للأشياء

<sup>1</sup> - سورة النحل، الآية 90.

<sup>2</sup> - حنيش رشيدة، المرجع السابق، ص 22.

التي تقع تحت إحدى حواسه، مثلا يجب عليه أن ينتبه ويستدل بأن هناك مشادات حدثت بين الجاني والمجني عليه أو ملاحظته للحالة النفسية للطفل.

أما تميزه بالذاكرة فيساعده على حفظ المعلومات التي توصل اليها في مرحلة التحقيق ويستطيع استرجاعها في مرحلة المحاكمة أو مرحلة التنفيذ مما يسهل عليه التعامل الحدث وإعادة إصلاحه.<sup>1</sup>

#### سادسا : المحافظة على سرية التحقيق والمحاكمة.

من المهام الموكلة إلى قاضي الأحداث هو ممارسة نفس المهام الموكلة لقاضي التحقيق، ولكن بطريقة خاصة نوعا ما لخصوصية الطفل أو الحدث نفسه، وحتى يمارس هذه الوظيفة لابد له من أن يتصف ويتميز بنفس الصفات التي يتميز بها قاضي التحقيق ومنها المحافظة على سرية التحقيق فهو بهذا الدور ملزم بأن يحتفظ بالمعلومات التي يحصل عليها لنفسه، ذلك أن إجراءات التحقيق من الإسرار التي يحذر إفشائها تحت طائلة المسائلة الجزائية.<sup>2</sup>

#### سابعا : الإلمام ببعض العلوم الحديثة.

حتى يستطيع قاضي الأحداث أداء مهمته باعتباره حكما على فئة خاصة من المجتمع ألا وهي فئة الأطفال يجب عليه الإلمام ببعض العلوم كعلم الاجتماع الجنائي، وعلم النفس وعلم الإجرام، وعلم الطب الشرعي، الأمر الذي يعد ضروريا له لمعرفة شخصية

<sup>1</sup> - محمد حزيق المرجع السابق، ص 16.

<sup>2</sup> - سليمان أنيس، مبدأ سرية التحقيق في القانون الجزائري، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص قانون جنائي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019، ص 18.

الحدث ومعرفة أسباب وظروف إرتكابه الجريمة وأساليب ارتكابها والوسائل المستعملة في ارتكابها.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث : مهام قاضي الأحداث.

من أجل أداء قاضي الأحداث لرسالته على أكمل وجه فإنه يقوم بالمهام التالية:

#### أ/ المهام القضائية:

من المهام القضائية هو إجراء التحقيق الذي يكون وجوبيا في قضايا الأحداث الجانحين، وهذا حسب ما ذكرته المادة 64 من قانون الطفل رقم 155-12 والتي تنص يكون التحقيق إجباري في الجرح والجنايات المرتكبة من قبل الطفل ويكون جوازيا في المخالفات".<sup>2</sup>

ومن هنا قد حول القانون لقاضي الأحداث إلى جانب منصبه كقاضي حكم في جرائم الأحداث فإنه يتولى سلطة التحقيق في الجرح المرتكبة من طرف الحدث الجانح وذلك في المواد (الملغاة) 449، 450، 451، 459/1 من ق. إ ج ج)، وهذه الميزة هي خروج عن القاعدة العامة المقررة أن القاضي لا يمكن له الفصل في قضية سبق وأن نظرها بصفته قاضي التحقيق، وهو المبدأ الذي كان معمول به في التشريع الفرنسي بتاريخ 2011/07/08 عدم دستورية أحكام المادة 21 من قانون التنظيم القضائي الفرنسي، حيث علل ذلك أن الجمع بين التحقيق والمحاكمة بالنسبة لقاضي الأطفال يتنافى و مبدأ الحياد والنزاهة، حيث أن القاضي الذي حقق في القضية لا يمكن له ترأس الجلسة وتم النص على عدم العمل بأحكامها في المحاكم الفرنسية بداية من 01 جانفي 2013، غير أن هذه القاعدة

<sup>1</sup> - محمد حزيط، المرجع السابق، ص 16.

<sup>2</sup> - القانون 12/15 المؤرخ في 2015/12/15، المتعلق بحماية الطفل، ص 22.

في الجزائر ما يزال العمل بها رغم التعديل الذي استحدثه المشرع في هذا المجال بموجب القانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل.<sup>1</sup>

### ب/ المهام التربوية:

كرست القوانين عدة تدابير منها<sup>2</sup> :

- وضع القصر في مراكز الوقاية أو إعادة التربية، أو أي مؤسسة تربوية أخرى، ومتابعة تطور
- سلوكه داخلها.
- وضع القصر تحت نظام الحرية المراقبة أو تحت النظام الوقاية.
- رئاسة لجنة إعادة التربية في تأهيل الأحداث التابعة لوزارة العدل.
- رئاسة لجنة العمل التربوي في مراكز إعادة تربية الأحداث التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

### ج/ المهام الإدارية:

تتمثل علاقة قاضي الأحداث مع وزارة العدل في:

- إرسال التقارير الفصلية الخاصة بسير أقسام الأحداث.
- إرسال القوائم المتعلقة بوضع الأحداث في مراكز أو تحتها نظام الحرية للمراقبة.
- إرسال تقارير شخصية خاصة بمراقبة أجنحة الأحداث أو مراكز إعادة تأهيل الأحداث.

أما علاقة قاضي الأحداث مع المصالح الأخرى فتتمثل في:

<sup>1</sup> - حمو إبراهيم فخار، الحماية الجنائية للطفل في الشارع الجزائري والقانون المقارن، رسالة الدكتوراه في الحقوق تخصص قانون جنائي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014، ص 366.

<sup>2</sup> - يحيى جمال، قانون حماية الطفل في الجزائر، تحليل وتأصيل، دار هومو للطباعة والنشر ، الجزائر 2016، ص190.



- مراقبة نشاطات المراكز ومصالح البيئة المفتوحة بواسطة التقارير الدورية التي ترسلها هذه المؤسسات إلى القاضي.

- إجراء زيارات وتفتيش تفقدية في هذه المراكز والمصالح وإبداء كل الملاحظات التي يراها القاضي مناسبة للتكفل الحسن بالحدث.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>- حمو إبراهيم فخار، المرجع السابق، ص368.

## المبحث الثاني: الآليات التي خاصة بها المشرع الجزائري قاضي الأحداث للطفل في حالة خطر والطفل الجرح.

تعتبر مسألة تخصيص جهات قضائية متخصصة للنظر في قضايا الطفل أرشدت إليه القاعدة أربعة عشر (14) من قواعد المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون الأحداث المعروفة بقواعد بكين لعام 1985، وكذا مختلف المواثيق والصكوك الدولية التي تهتم بحقوق الطفل.<sup>1</sup>

فقد استند المشرع الجزائري على أحكام اتفاقية حقوق الطفل التي تهدف إلى تحقيق المصلحة الفضلي، وسعيا منه لصيانة حقوق الطفل، جاء على أن كل قضايا الطفل تعرض أمام جهات قضائية تختص شخصا بقضاياها.<sup>2</sup>

ولدراسة الآليات التي خص بها المشرع الجزائري قاضي الأحداث للطفل في حالة خطر والطفل الجرح يقتضي الأمر التطرق في المطلب الأول إلى الأحكام والتدابير الخاصة بالطفل الجرح يقتضي الأمر تطرق في المطلب الأول إلى الأحكام من تدابير الخاصة بالطفل في خطر ثم نتعرض إلى الأحكام متدبر الخاصة بالطفل الجرح المطلب الثاني.

### المطلب الأول: الأحكام والتدابير التي خص بها المشرع الجزائري قاضي الأحداث للطفل في حالة خطر.

نتطرق في هذا المطلب إلى الجهة الرسمية التي خول لها القانون صلاحية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الحدث وتتمثل هذه الهيئة في قاضي الأحداث سنتعرف على الأحكام

<sup>1</sup> - زينب احمد عوين، قضاء الأحداث، دراسة مقارنة رسالة دكتوراه، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص ص 68، 74.

<sup>2</sup> - محمد يحيى وقاسم النجار، حقوق الطفل بين النص القانوني والواقع وأثرها على جنوح الأحداث (دراسة تطبيقية في علم الاجتماع القانوني)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013، ص ص 136، 139.

والتدابير التي يتخذها قاضي الأحداث لحماية الطفل في خطر بصفة مؤقتة أو نهائية في مسألة إحدى الحالات التي من شأنها أن تعرض الحدث للخطر.

**الفرع الأول: الأحكام التي خاصة بها المشرع الجزائري قاضي الأحداث للطفل في حالة خطر.**

نقصد بالحدث في خطر كافة الحالات التي لا يكون فيها الحدث قد ارتكب جريمة، وإنما يوجد في حالة تعرضه للانحراف ويخشى من تركه على الحال التي هو عليها فينحرف فعلا، وفي هذه الحالة يمكن القول بأنه الحدث يمثل خطورة اجتماعية قد تؤدي إلى وقوعه في الجريمة، وأن تقرر غالبية التشريعات أحكام خاصة لمواجهة هذه المرحلة من أجل التغلب على العوامل التي تتبنى بأن هناك احتمال كبير بارتكاب الحدث لجريمة مستقبلا.<sup>1</sup>

وهو ما سار عليه المشرع الجزائري الذي سن القانون رقم 15 12 المتعلق بحماية الطفولة، والذي عرف الحدث في خطر بنص في المادة الأولى على أن القصر الذين لم يكملوا الواحد والعشرين (21) عاما، وتكون صحتهم وأخلاقهم أو تربيتهم عرضة للخطر أو يكون وضع حياتهم أو سلوكهم مضرا بمستقبلهم يمكن إخضاعهم لتدابير حماية والمساعدة التربوية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - فتوح عبد الله الشاذلي، قواعد الأمن المتحدة لتنظيم قضاء الأحداث (دراسة تأصيلية مقارنة بقوانين الأحداث العربية)، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991، ص ص 27، 28.

<sup>2</sup> - نعيمية جمال، مرجع سبق ذكره، ص 17.

**أولا : كيفية اخطار قاضي الاحداث في حالة الطفل المعرض للخطر.**

حددت المادة 32 من القانون رقم 15-112 الاختصاص الإقليمي لقاضي الأحداث في حالة الطفل في خطر بمحل إقامة الطفل المعرضة للخطر والمسكنة أو محل الإقامة أو مسكن ممثله الشرعي.<sup>1</sup>

وتدخل قاعد الأحداث يكون بموجب عريضة ترفع إليه من قبل الأشخاص المذكورين في المادة 32، دائما وهم الطفل أو ممثله الشرعي أو وكيل الجمهورية أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي بمكان إقامة الطفل أو مصالح الوسط المفتوح أو الجمعيات أو الهيئات العمومية المهمة بشؤون الطفولة، كما أجازت المادة ذاتها تدخل قاضي الأحداث تلقائيا وهذا يصب في الميزات التي خص بها المشرع الجزائري قاضي الأحداث تفاديا التي قد تعوق قاضي الأحداث دون توفير حماية للطفل في خطر خاصة في حالة الاستعجال وأشارت الفقرة الأخيرة من المادة 32 إلى إمكانية تلقي الإخطار المقدم من الطفل مباشرة.<sup>2</sup>

**ثانيا : الإجراءات المنوطة به قاضي الأحداث في التحقيق مع الطفل في خطر.**

"من المتعارف عليه في علم الإجرام وعلم الاجتماع والنفس أو القانون أن الأحداث يمتلكون ويتمتعون طبائع خاصة وإنهم في حاجة إلى رعاية والعناية ونوع خاص من المعاملة تشعرهم دائما بالأمن والطمأنينة".<sup>3</sup>

فإن المشرع الجزائري منح حق قاضي الأحداث مجموعة من الصلاحيات تمكنه من اتخاذ تكفل حماية الطفل في خطر هذه الإجراءات تضمنتها المادة تين 33 و 34 من القانون 15-12 كفيلة بتعرف قاضي الأحداث على شخصية الطفل من أجل تمكين قاضي

<sup>1</sup> - القانون 12/15 المؤرخ في 15/12/2015، المتعلق بحماية الطفل، ص 16.

<sup>2</sup> - حنيش رشيدة، المرجع السابق، ص 30.

<sup>3</sup> - محمد عبد القادر قواسمية، جناح الأحداث في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 140.

الأحداث من تقرير التدابير المناسبة لحماية الطفل في خطر و إصلاحه في آن واحد وهي الإجراءات التالية<sup>1</sup>:

### أ/ إعلام الطفل و/أو ممثله الشرعي وسماعيهما:

طبقا لنص المادة 33 من القانون 15 فإن أول ما يقوم به قاضي الأحداث بعد رفع العريضة إليه بإعلام الطفل ومثله الشرعي، ثم يقوم بسماعيهما، إذ تنص هذه المادة: "يقوم بعض الأحداث بإعلام الطفل و/أو ممثله الشرعي بالعرض المقدم إليه فورا، ويقوم بسماع أقوالهما وتلقي آرائهما بالنسبة لي وضعية الطفل ومستقبله"<sup>2</sup>، يجوز للطفل الاستعانة بمحام.

"فمن الطبيعي أن للمحقق مناقشة الحدث في التهم المنسوبة إليه والظروف التي وجدت في حالة الانحراف وذلك بعد اشعارهم بالثقة والطمأنينة وجذب انتباه وعدم الظهور في مظهر السلطة حتى لا يخاف وعدم استعمال الطرق الإحتيالية معه للوصول إلى الحقيقة وعدم تنظيم أخطائه، لأن ذلك يؤدي بالحدث إلى الكذب"<sup>3</sup>.

"كما أن للحدث الحرية الكاملة في الإجابة على الأسئلة التي توجهها له قاضي الأحداث أو الامتناع عن ذلك ولا بد من الإشارة إلى ذلك في محضر الاجتماع ولا يجوز تحليفه باليمين عند سماعه" والتزام الصمت هو من الحقوق المقررة للحدث، وعليه لا يمكن إكراهه أو إجباره على الأدلة في وقائع معينة تتعلق به، أي لا يمكن إجباره على الكلام بطريق القوة والتهديد، كما أنه من الأهمية بمكان سماع الممثل الشرعي للطفل وتسجيل طبيعة علاقته بأصدقائه وكل ذلك يساعد قاضي الأحداث بالتعرف على شخصية الطفل ومن ثم اتخاذ الإجراء الملائم " وسماع والذي الحدث إجراء مهم جوهري وقد يكون هو دور

<sup>1</sup> - محمد عبد القادر قواسمية المرجع السابق، ص 142.

<sup>2</sup> - القانون 15-12 المؤرخ في 15/12/2015، المتعلق بحماية الطفل، ص 30.

<sup>3</sup> - حنيش رشيدة، المرجع السابق، ص 31.

قاضي الأحداث في تحديد شخصية الحدث والداء الذي يعاني من هو هذا الأخير وبالتالي اتخاذ الإجراء الصحيح والملائم للحدث.<sup>1</sup>

### ب/ إجراء البحث الاجتماعي والفحوص الطبية والعقلية والنفسانية ومراقبة السلوك :

حسب المادة 34 من القانون 12/15 فإن لقاضي الأحداث دراسة شخصية الطفل، وذلك بالأمر بمجموعة من الإجراءات منها إجراء البحث الاجتماعي، الذي يعهد به إلى أشخاص معنوية بموجب الأمر رقم: 64-75 المؤرخ في 1975/09/20 المتضمن إحداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والذي حدد الأشخاص المعنوية التي تقوم بالبحث الاجتماعي وهي مصالح الملاحظة الموجودة على مستوى المراكز المتخصصة وإعادة التربية قسم المشورة والترفيه الموجودة على مستوى الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح كما يأمر قاضي الأحداث بإجراء الفحوص الطبية لضمان التأكد من صحة الطفل المعرض للخطر، ويساعد الفحوص النفسية التي تكون بواسطة مختص في هذا المجال.<sup>2</sup>

والخبير النفساني يقترح آراء تتلاءم مع حالة الطفل، غير أن قاضي الأحداث له الخيار أن يأخذ بهذه الاقتراحات أو يجنبها.

### الفرع الثاني: التدابير القضائية المقررة لصالح الطفل المعرض للخطر.

إن تدخل قاضي الأحداث أقوى من حيث الصلاحيات لأنه بإمكانه أن يأمر باتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة الأمر دون التقيد بموافقة ممثل الطفل، بل حتى رغم معارضته، وهذه الأحكام مطابقة لما كانت تنص عليه المادة 03 من المرسوم 72-03 المتعلق بحماية

<sup>1</sup> - عباس هدى، قضاء الأحداث، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة العقيد

أكلي محند، البويرة، الجزائر، 2015-2016، ص 23

<sup>2</sup> - عباس هدى، نفس المرجع، ص 24.

الطفولة والمراهقة الملغى بموجب القانون الحالي رقم 15-12 المتعلق بالطفل<sup>1</sup> ، وسنتعرض لهذه التدابير كما تضمنتها المواد 35 وما يليها من القانون 15-12.

### أولاً: التدابير المتخذة قبل الانتهاء من التحقيق مع الطفل المعرض للخطر:

الأصل النقابي الأحداث لا يقوم باتخاذ أي إجراء مع الحدث إلا بعد انتهاء التحقيق أي بعد سماعه وسماع والديه والقيام بالتحقيق الاجتماعي والنفسي والطبي. إلا أنه استناداً من ذلك وفي حالة الاستعجال فإنه يمكن لقاضي الأحداث إصدار تدابير قضائية مؤقتة مع الحدث الموجود في خطر معنوي دون إتمام إجراءات التحقيق<sup>2</sup>. ولقد أجازت المادة 35 من القانون 15-12 لقاضي الأحداث أن يتخذ بشأن الطفل بموجب أمر بالحراسة مؤقتاً أثناء التحقيق أحد التدابير التالية:

- إبقاء الطفل في أسرته.
  - تسليم الطفل لوالده أو لوالدته الذي لا يمارس حق الحضانة عليه، ما لم تكن قد سقطت عنه بحكم.
  - تسليم الطفل إلى أشخاص أو عائلة جديرين بالثقة كما يمكنه أن يكلف مصالح الوسط المفتوح بملاحظة الطفل في وسطه الأسري والمدرسي أو المعنى.
- وهذه التدابير المنصوص عليها في المادة 35 من القانون 15-12 هي نفسها تدابير المنصوص عليها في المادة 05 من الأمر 72-2003 المتعلق بحماية الطفل والمراهقة الملغى بموجب القانون الحالي<sup>3</sup>.
- أما فيما يخص التدابير التي أمر بها قاضي الأحداث في حالة الطفل في خطر وتكون ذات طابع إصلاحي.

<sup>1</sup>- بكوش زهراء ومداني نصيرة قضايا الأحداث مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، المدرسة العليا للقضاء، الدفعة 16، ص 03.

<sup>2</sup>- نعيمة جمال المرجع السابق، ص 73.

<sup>3</sup>- القانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل، المرجع السابق، ص ص 16، 17.

فحددها المادة 36 من القانون 150 وامكنت قاضي الأحداث إذا رأى حاله الحدث تستدعي إخراجها من وسطه العائلي والأمر بوضعه بصفة مؤقتة في:

- مركز متخصص في حماية الأطفال في خطر،

- مصلحة مكلفة بمساعدة الطفولة،

- مركز أو مؤسسة استشفائية، إذا الطفل في حاجة الى تكفل صحي أو نفسي وطبقا للمادة 37 من القانون 12-15 ، فإن مدة التدابير المؤقتة المنصوص عليها في المادتين 35 و 36 لا يمكن أن تتجاوز ستة (06) أشهر.

**ثانيا: التدابير المتخذة بعد الانتهاء من التحقيق مع الطفل في خطر**

الحسم في ملف وجود الحدث في خطر معنوي يكون بعقد لقاء بمكتب قاضي الأحداث وسماع الأطراف واتخاذ التدابير وفقا لأحكام المواد الموالية، وكل ذلك بعيدا عن أي طابع جزائي للإجراءات فالأمر يتعلق بمعالجة الخطر الذي يهدد الطرف فقط.<sup>1</sup>

وقد نظمت المادتين 40 و41 من القانون 12-15 التدابير التي أمر بها قاضي الأحداث بعد الانتهاء من التحقيق واستدعاء الطفل وممثله الشرعي والمحامي عند الاقتضاء، كما يجوز لقاضي الأحداث إعفاء الطفل من المثل أمامه أو الأمر باستبعاده أثناء كل المناقشات أو بعضها إذا اقتضت مصلحته ذلك.<sup>2</sup>

وتدابير التي أمر بها قاضي الأحداث في هذه المرحلة حسب نص المادة 40 في الفقرة 03 من القانون 12-15 هي:

- الطفل في أسرته،

<sup>1</sup>- قهار كاميلية روضة، قضية التحقيق القضائي مع الحدث الجامعة في قانون حماية الطفل الجزائري، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة معسكر، العدد السابع عشر، سبتمبر 2018 ، ص149 .

<sup>2</sup>- القانون 12-15 المتعلق بحماية الطفل، المرجع السابق، ص ص 16، 17.



- تسليم الطفل لوالده أو لوالدته الذي لا يمارس حق الحضانة، ما لم تكن قد سقطت عنه بحكم.

- تسليم الطفل إلى شخص أو عائلة جديرين بالثقة.<sup>1</sup>

يمكن لقاضي الأحداث في جميع الأحوال أن يكلف مصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح بمتابعة وملاحظة الطفل وتقديم الحماية اللازمة له من خلال توفير المساعدة الضرورية تربيته وتكوينه ورعايته، علما أن مصالح الوسط المفتوح ملزمة بتقديم تقارير دورية لقاضي الأحداث حول تطور وضعية الطفل.<sup>2</sup>

ويجوز لقاضي الأحداث طبقا لنص المادة 41 من القانون 15-12 أن يأمر بوضع

الطفل:

- مركز متخصص لحماية الطفل في خطر.

- مصلحة مكلفة بمساعدة الطفولة.

وهذه تدابير هي : تدابير جوازيه لقاضي السلطة التقديرية في اللجوء إليها من عدمه متى اقتضت مصلحة الحدث ذلك، أن يجوز له زيادة على ما سبق أن يقرر بصفة نهائية وضع الحدث في المراكز المذكورة سابقا للمادة 41 الفقرة 2 يمكن التسليم مما تقدم أن المشرع الجزائري وضع التدابير المقررة لحماية الطفل بموجب المادتين 40 و 41 من القانون المذكور مسبقا الى فئتين، حيث تهدف الاولى الى الحدث في وسطه العائلي او اعادته اليه او تسليم الى الشخص موثوق به.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- القانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل، المرجع السابق، ص 16.

<sup>2</sup>- القانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل، المرجع السابق، ص 17.

<sup>3</sup>- زينب احمدعوين، قضاء الأحداث دراسة مقارنة رسالة دكتوراه، بالدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 230.

في حين تهدف الثانية إلى إلحاق الحدث بإحدى المؤسسات المختصة باستقبال الأحداث في حال عدم وجود عائلته، أو أنها موجودة لكنها تشكل خطر على تربية الحدث أو سلوكه وصحته.

كما أن التدابير المنصوص عليها في المادتين 40 و 41 من القانون 15-12 مكره لمدته سنتين قابلة للتجديد بشرط ألا تتجاوز تاريخ بلوغ الطفل سن الرشد الجزائري 18 كاملة ومع ذلك يجوز لقاضي الأحداث عند الاقتضاء ان يمدد تدابير الحماية هذه إلى غاية 21 سنة، بناء على طلب المعني أو من سلم له الطفل ويجوز له القيام بذلك تلقائيا حسب نص المادة 42 الفقرة 02 من نفس القانون، إلا أنه قد يصدر أمر بانتهاء هذه التدابير قبل بلوغ هذه السن 21 سنة بناء على طلب من المعني.<sup>1</sup>

بمجرد أن يصبح هذا الأخير قادر على التكفل بنفسه حسب نص المادة 43 من القانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل تبلغ الأوامر الصادرة بشأن هذه التدابير الى الطفل وممثله الشرعي خلال 48 ساعة من صدورها، بأي وسيلة وفقا لنص المادة 45 الفقرة 01 من نفس القانون، مع العلم أن هذه الأوامر غير قابلة للطعن فيها بأي طريقة من طرق الطعن.<sup>2</sup>

وذكرت نفس المادة في الفقرة 02 أن هذه التدابير قابلة اما للتعديل أو العدول عنها من طرف قاضي الأحداث بناء على طلب الطفل او ممثل الشرعي أو وكيل الجمهورية أو من تلقاء نفسه.

<sup>1</sup> - القانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل، المرجع السابق، ص 18.

<sup>2</sup> - القانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل، المرجع نفسه، ص 18.

كما يجب عليه أن يبيث في طلب مراجعة التدابير خلال مدة لا تتجاوز الشهر من تاريخ تقديمه له حسب المادة 42 الفقرة 03 من القانون السابق ذكره.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: الأحكام والتدابير التي خاص بها المشرع الجزائري قاضي الأحداث للطفل الجانح.**

ارتأينا أن تكون انطلاقتنا في المطلب الثاني من خلال اقتباس على لسان قاضي الأحداث " جوليان ماك" في قوله:

" الطفل الذي ينتهك القانون ينبغي أن يعامل معاملة الأب الحكيم لإبنه العاق وعلى أثر هذا يكون شغل الشاغل للقاضي هو هذا الهدف وليس البحث والسعي لإثبات الجريمة وتوضيح العقوبة الرادعة عليه"<sup>2</sup>.

ونظرا لهذه الحساسية مع الطفل الجانح الأحكام والتدابير ستكون بالضرورة متناسبة مع شخصه، حيث ارتأينا إلى تقسيم المطلب ونتناول في الفرع الأول الأحكام التي خص بها المشرع الجزائري الطفل الجانح والفرع الثاني أهم التدابير التي جاء بها المشرع الجزائري.

**الفرع الأول: الأحكام التي خص بها المشرع الجزائري الطفل الجانح.**

تمر عملية إصدار الأحكام على الحدث الجانح بغيت اصلاحه بعدة مراحل تتمثل فيما يلي: مرحلة التحرير الأولي: ولقد نص عليها المشرع الجزائري في المادة 48 من قانون حماية الطفل رقم 15-12 وتعتبر هذه المرحلة هي المرحلة الأولى في متابعة الحدث الجانح

<sup>1</sup> - القانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل، المرجع نفسه، ص 19.

<sup>2</sup> - هوارى صباح ، منشار عطا الله ، جنوح الاحداث ومسؤولية الحدث في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي مجلة حقائق للدراسات النفسية الاجتماعية، جامعة الجلفة، العدد التاسع، الجزء الثاني، ص 324.

بحيث يكون فيها محل للتوقيف للنظر مع طرف ضابط الشرطة القضائية بعد إطلاع وموافقة وكيل الجمهورية بهذا التوقيف ودواعيه مع مراعاة سن الحدث<sup>1</sup>.

للتوقيف للنظر شروط وإجراءات ينبغي احترامها من طرف ضابط الشرطة، وإلا كان هذا الإجراء باطلاً متمثلاً فيما يلي:

- يجب أن لا يقل سن الطفل الموقوف للنظر اقل من 13 سنة.
- يجب على ضابط الشرطة الذي أوقف الطفل للنظر أن يطلع فوراً وكيل الجمهورية يقدم له تقريراً عن دواعي التوقيف للنظر.
- يجب على ضابط الشرطة الذي أوقف الطفل للنظر بمجرد توقيفه أن يعلمه بحقوقه كالحق في توكيل محامي الحق في إجراء فحص طبي. يجب أن لا تتجاوز مدة التوقيف للنظر 24 ساعة ولا يتم إلا في الجرح التي تشكل إخلالاً ظاهراً بالنظام العام، وتلك التي يكون الحد الأقصى للعقوبة المقررة يفوق خمس سنوات حبساً<sup>2</sup>.

وفي الجنايات:

- لا يتم سماع الطفل إلا بحضور وليه أو ممثله الشرعي إذا كان معروفاً.
- حضور المحامي وجوبي وإذا لم يكن لهم محامي يعين لهم محامي وفقاً للتشريع الساري المفعول على أنه بعد إعلام وكيل الجمهورية بعدم وجود محامي يمكن سماع طفل الموقوف بعد مضي ساعتين من بداية التوقيف للنظر حتى وإن لم يحضر محاميه، وفي حالة وصوله متأخراً تستمر إجراءات السماع في حضوره على أنه إذا كان سن الطفل ما بين 16 و 18 سنة وكانت الأفعال من ضمن الأفعال المنصوص عليها في المادة 54 يمكن سماع الطفل

<sup>1</sup> - حنيش رشيدة والعيداني الزهرة ، المرجع السابق، ص 38.

<sup>2</sup> - المواد 48،49،50،51 من قانون رقم 15-12.

وفقا لأحكام المادة 55 دون حضور المحامي، وذلك بعد الحصول على إذن من وكيل الجمهورية.

يجب أن يشتمل محضر سماع الطفل على البيانات المنصوص عليها في القانون رقم 12-15 والتي من بينها:

- مدة سماع الطفل وفترة الراحة.
- الأسباب التي استدعت توقيف الطفل للنظر.
- ساعة لإطلاق سراح الطفل والتي قدم فيها أمام القاضي المختص ويتم التوقيف على هامش

- المحضر بعد تلاوته عليهما الطفل وممثل الشرعي أو يشار فيه لامتناعهم عن ذلك<sup>1</sup>.
  - يجب أن تقيّد هذه البيانات في سجل خاص مرقم ويتم ختم صفحاته ويوقع عليه من طرف وكيل الجمهورية، ويتم مسك هذه السجلات على مستوى كل مركز الشرطة القضائية
- يحتمل أن يستقبل طفلا موقوفا للنظر.

يجب أن ترفق شهادات الفحص الطبي بملف الإجراءات تحت طائلة البطلان.

- تقييد البيانات والتأشيرات المنصوص عليها في المادة 52 في سجلات الإقرارات لدى الهيئات والمصالح التي يلزم فيها ضباط الشرطة القضائية بمسكها وترسل نسخة من البيانات للسلطة القضائية.<sup>2</sup>

- يمكن تمديد مدة التوقيف للنظر على أن كل تمديد ينبغي أن لا يتجاوز 24 ساعة، وانتهاك ضابط الشرطة القضائية آجال التوقيف للنظر يعرضه للعقوبات المقررة للحبس التعسفي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - المواد 52 - 54 - 55 من قانون رقم 12-15

<sup>2</sup> - المواد 51، 52، 53 من قانون رقم 12-15.

<sup>3</sup> - المادة 49 من القانون رقم 12-15.

– كما يقتصر دور وكيل الجمهورية في هذه المرحلة على مرافقه قاضي الأحداث للأماكن التي يتم فيها توقيف الطفل للنظر بصفة دورية مرة كل شهر، ومراقبة مدى ملائمتها لخصوصية الطفل واحتياجاته واستقلاليتها عن تلك الأماكن المخصصة للبالغين، وهذا ما نصت عليه المادة 52 الفقرة 03 من قانون حماية الطفل.<sup>1</sup>

– بعد قيام ضابط الشرطة القضائية بإجراء تحرير الأولي مع الطفل يحال هذا الأخير لتحقيق، والذي بدوره يختلف بطبيعته عن التحقيق مع البالغين، لذلك يكون اهتمام المحقق مع الحدث بشخص الحدث نفسه لا بطبيعة الفعل الذي ارتكبه، وهذا لكي يتوصل المحقق الدوافع التي أدت لجنوح هذا الحدث، وكل ذلك لكي يمكن المحكمة من اختيار تدبير مناسب بحق الحدث.<sup>2</sup>

– لقد نص المشرع الجزائري على قاضي التحقيق المختص بالأحداث والذي يمكن أن هو نفسه قاضي الأحداث، ويمارس جميع الصلاحيات المنصوص عليها لقاضي تحقيق في قانون

– الإجراءات الجزائية ويكون التحقيق إجباريا في الجرح والجنايات المرتكبة من قبل الطفل وجوازيا في المخالفات.<sup>3</sup>

يجب مراعاة عدة عوامل في التحقيق الحدث أهمها :

– يجب اختيار قاضي تحقيق متخصص، وملما بالثقافة القانونية، وذو خبرة طويلة، وإلهام في علم النفس الجنائي وعلم النفس القضائي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>– حنيش رشيدة والعيداني الزهرة ، المرجع السابق، ص 39.

<sup>2</sup>– كوشرت حسين أمين، البرزنجي، المرجع السابق، ص 89.

<sup>3</sup>– المواد 35، 64 من القانون رقم 15-12

<sup>4</sup>– كوشرت حسين أمين البرزنجي، المرجع السابق، ص 86.

- كما أرى أنه من الضروري أن يكون العنصر النسوي هو الغالب في التحقيق مع الحدث ومحاكمته لما تتمتع به المرأة من خصائص مختلفة عن الرجل، تمكنها من التعامل مع الحدث بصورة أفضل، لأن الهدف ليس العقاب بل إصلاح الحدث ليعود نافعا.<sup>1</sup>

من بين الضمانات التي يتمتع بها الطفل أثناء مرحلة التحقيق نجد ما يلي:

- حضور الولي مع الحدث فهو يلعب دورا من ناحية حماية الحدث من الناحية النفسية، ألا وإن كان النص أوجب على القاضي المحقق إخطار المسؤول عن الحدث بالمتابعة دون النص على وجوب الحضور، إلا أن القضاة يسهرون على تطبيق هذا المبدأ تلقائيا، كما أن مسألة حضور المحامي مع الحدث تعتبر من أهم المسائل التي أولاها المشرع عناية خاصة.<sup>2</sup> وهو أمر وجوبيا في جميع مراحل المتابعة وتحقيق المحاكمة.<sup>3</sup>

تحول قضايا الأحداث لقاضي الأحداث الخاص بالبالغين في حالتين هما:

**1. الحالة الأولى:** إذا كان القضية متشعبة وعند الانتهاء من التحقيق يقوم بفصل الإجراءات، وذلك بإحالة الجناة البالغين للقسم المختص بالفصل في مواد الجرح، أما الأحداث فيتم إحالتها على قسم الأحداث.

**2. الحالة الثانية:** فيكلف قاضي التحقيق مباشرة التحقيق في القضية سواء كان في الحدث وحده أو مع أفراد بالغين وهذا في حالة ارتكاب جناية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- كوشرت حسين أمين، البرزنجي، المرجع نفسه، ص ص 86، 87.

<sup>2</sup>- أو فروخ عبد الحافظ، المرجع السابق، ص ص 108، 109.

<sup>3</sup>- المادة 67 من القانون رقم 15-12

<sup>4</sup>- مالكي توفيق، طبيعة الإجراءات القضائية في متابعة الحدث الجانح، مجلة المعيار، مخبر البحث في التشريعات الاقتصادية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2021، ص 234.

عند نهاية التحقيق يتخذ قاضي الأحداث أو القاضي المكلف بتحقيق أوامر التحقيق، وهي منصوص عليها ضمن المواد 170 الى 173 من قانون الإجراءات الجزائية والمتمثلة فيما يلي:

- أمر بإحالة الطفل إلى قسم الأحداث بالمحكمة، إذا كانت الوقائع تشكل جنحة أو مخالفة (م 79 ق ح ط).

- أمر الا وجه للمتابعة ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة 163 ق ا ج، وذلك حاله أن الوقائع لا تكون اي جريمة او لا توجد دلائل كافية ( م 78 ق ح ط)، تكون هذه الأوامر قابلة للاستئناف خلال مدة 03 أيام من تاريخ صدورها .<sup>1</sup>

- إلا: الأوامر المتعلقة بتدابير المؤقتة، وهي المنصوص عليها في المادة 70 من ق ح ط فان مهلة الاستئناف هي 10 أيام.<sup>2</sup>

بعد إجراء التحري الأول هو التحقيق مع الحدث الجانح ، يحاول هذا الأخير للمحاكمة أمام محكمة الأحداث بحضور الطفل الذي يتمتع بعدة ضمانات، أبرزها:

- وجوب استعانتة بمحامي طبقا لنص المادة 67 من قانون حماية الطفل، هو أمر وجوبي في جميع مراحل المتابعة والتحقيق والمحاكمة.<sup>3</sup>

- يحاكم الحدث الجانح بعد المناداة على الأطراف والتأكد من هويتهم، ثم يتم توجيه التهم للحدث وسماع اقواله وسمع ضحية، وإذا كانت هذه الأخيرة قاصرة يسمع لتصريح ممثلها القانوني ثم سماع الشهود بعد أداء اليمين.

<sup>1</sup>- مالكي توفيق، المرجع السابق، ص 234.

<sup>2</sup>- مالكي توفيق، المرجع نفسه، ص 232.

<sup>3</sup>- المادة 67 من القانون رقم 12-15



- وبالإضافة لسماع أقوال مندوب الحرية المراقبة، وبعد ذلك تأتي مرحلة الاستجواب والمناقشات ثم المرافعات وإبداء الطلبات وأخيرا توجه الكلمة للحدث ومحاميه والتي تكون بعدها مرحلة المداولة والنطق بالحكم.<sup>1</sup>

- تتميز إجراءات محاكمة الأحداث أنها تتم على وجه السرعة، دون اطالة أمد الملاحقة أمام المحاكم، كما انها تتميز بابتعادها عن كل الشكليات المقررة لمحكمة البالغين .<sup>2</sup>

- إذا تبين أن الجريمة التي ينظرها قسم الأحداث بوصفها جنحة تكون في الحقيقة جنائية، فيجب على قسم الأحداث غير المحكمة الموجودة بمقر المجلس القضائي أن يحيلها لهذه المحكمة الاخيرة، وفي هذه الحالة فإنه يجوز لقسم الأحداث هذا قبل البت فيها، أن يأمر بإجراء تحقيق تكميلي ويندب لهذا الغرض قاضي التحقيق المكلف بالأحداث.<sup>3</sup>

- يمكن لقسم الأحداث إعفاء الطفل من حضور الجلسة، إذا اقتضت مصلحته، ذلك وفي هذه الحالة ينوب عنه ممثله الشرعي بحضور المحامي، يعتبر الحكم حضوريا ويمكن للرئيس أن يأمر في كل وقت بانسحاب الطفل في كل المرافعات أو في جزء منها.<sup>4</sup>

- كما هو الحال بالنسبة للدعوى المدنية فإذا قامت هذه الدعوى ضد الطفل ينبغي إدخال ممثله الشرعي، إذا كان في القضية أشخاص بالغين اخرون اطفال وأراد المدعي المدني مباشرة الدعوى المدنية في مواجهة الجميع رفعت الدعوى المدنية أمام الجهة القضائية الجزائية، التي

<sup>1</sup>- سعداوي بشير، المرجع السابق، ص ص 109، 110.

<sup>2</sup>- نشاش منية، الحقوق والضمانات المقررة لحماية الأحداث أثناء التحقيق وسير إجراءات المحكمة ، المداخلة الثانية معدة بغرض المشاركة في الملتقى الوطني حول جنوح الأحداث قراءة في واقع وافق الظاهرة وعلاجها جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016، ص 7.

<sup>3</sup>- رتيبة بن ذخان، المسؤولية الجنائية للأحداث في التشريع الجزائري مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة الجزائر 1 فاصلة بن يوسف بن خده، كلية الحقوق سعدين حمدين ،الجزائر، المجلد السادس، العدد الثالث، سبتمبر 20 21، ص 77.

<sup>4</sup>- رتيبة بن ذخان المرجع نفسه. ص 771.

يعهد إليها بمحاكمة البالغين وفي هذه الحالة لا يحضر الاطفال في المرافعات وإنما يحذر نيابة عنهم في الجلسة ممثليهم الشرعيين ، وهذا طبقا لنص المادة 88 ق ح ط .<sup>1</sup>

- وقد أجاز المشرع لمحكمة الأحداث، أن تأمر بإخراج الطفل من الجلسة بعد سؤاله صيانة لنفسه من أن تتأذى إجراءات تتخذ في مواجهته ، وقد أخذ المشرع بمبدأ سرية جلسات محاكم الأحداث، فلا يسمح بحضور المحاكمة إلا للشهود والاقارب المقربين ولوصي الحدث أو من يمثله قانونا و أعضاء نقابة المحامين وممثلي الهيئات والمؤسسات المهمة بشؤون الأحداث.<sup>2</sup>

- كما يسمح بحضور القضاة مندوبي حماية الطفولة المعنيين بالقضية.<sup>3</sup>

يكون منطوق الحكم وفق إحدى الفرضية التالية:

- إذا ثبت أن الوقائع لا تشكل جريمة او انها غير ثابتة أو غير مسندة للطفل يقضي بالبراءة.

- إذا ثبت ان الوقائع ثابتة يقضي بتدابير الحماية والتهديب أو العقوبات السالبة للحرية أو بالغرامة.

- يكون الحكم بالتدابير لمدة محددة لا تتجاوز التاريخ الذي يبلغ فيه الطفل سن الرشد الجزائي.<sup>4</sup>

- ولا يتخذ ضد الطفل في مواد الجنايات والجرح إلا تدمير أو أكثر من تدابير الحماية أو التهديب المنصوص عليها في المادة 85 ق ط ح .<sup>5</sup>

<sup>1</sup>- المادة 88 من قانون رقم 12-15.

<sup>2</sup>- أشرف رمضان عبد الحميد متى تذكر الطفل على إجراءات الدعوة الجنائية، دراسة تحليلية مقارنة في القانون الوضعي، ص 1058.

<sup>3</sup>- المادة 83 من قانون رقم 12-15

<sup>4</sup>- مالكي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 236.

<sup>5</sup>- مالكي توفيق، المرجع نفسه، ص 236.

– يمكن الطعن في الحكم الصادر في الجرح والجنايات المرتكبة من قبل الطفل، بالمعارضة والاستئناف. كما يمكن الطعن فيه بالنقض في الأحكام والقرارات النهائية الصادرة عن الجهات القضائية الأحداث.<sup>1</sup>

– بعد اصدار الحكم يقوم قاضي الأحداث بالإشراف على تنفيذه، وذلك من خلال مراقبة الحدث ويتمتع بكل سلطة تخوله الاتصال بالأحداث، فيقوم ضمن دائرة اختصاصه بزيارة المؤسسات والمراكز التي تؤوي الأحداث والإطالة على مجريات العمل بها للاطمئنان على الحدث مع أخذ انشغالاتهم، كما يبدي توجيهات للمسؤولين والتي تخدم مصلحة الحدث وتساهم في تهذيبه.<sup>2</sup>

– كما أنه بعد صدور الحكم يتولى المندوب الدائم تحت سلطة قاضي الأحداث، ادارة وتنظيم عمل المندوبين المتطوعين، ويباشرون ايضا مراقبة الأطفال الذين عهد إليهم القاضي برعايتهم شخصيا، ويقومون بتقديم تقرير فوري كالإساء سلوك طفل او تعرض لخطر، وكذا في الحالات التي تعرقل أداء مهامهم وبصفة عامة كل حادثة أو حالة تستدعي إجراء تعديل في التدابير المتخذة من طرف قاضي الأحداث.<sup>3</sup>

– كما يمكن لقاضي الأحداث إجراء تعديل في التدابير المتخذة من طرف في اي وقت، أو بناء على طلب النيابة العامة أو مصالح الوسط المفتوح، بالإضافة لوالدين الحدث أو وصيه أو بناء على طلب الطفل الذي لهم الحق في تقديم طلب لقاضي الأحداث، لتعديل ومراجعة التدابير، إلا أنه بالنسبة للوالدين والوصي والطفل ينبغي مضي مدة ستة أشهر على حكم صادر بوضع الحد خارج الأسرة، بمرور المدة اللازمة لتقديم الطلب يحق لهم طلب ارجاع

<sup>1</sup> – المواد 90 من قانون رقم 12-15، والمادة 95 من قانون رقم 12-15.

<sup>2</sup> – المواد 90 و 95 من قانون رقم 12-15

<sup>3</sup> – ملكي توفيق، المرجع السابق، ص 238.

او الرجوع للأسرة، لقاضي الأحداث سلطه القبول او الرفض على أنه في هذه الحالة الأخيرة لا يمكن تجديد الطلب إلا بعد انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ الرفض.<sup>1</sup>

– يتعين على قاضي الأحداث أن يرفع الأمر لرئيس قسم الأحداث، إذا كان هناك تدبير من تدابير الوضع في شأن الطفل الذي سلم ممثله الشرعي أو شخص أو عائله جديرين بالثقة.<sup>2</sup>

– وتكون الأحكام الصادرة في المسائل العارضة وطلبات تغيير التدابير المتعلقة بالحرية المراقبة أو بالوضع أو بالتسليم معجلة النفاذ، رغم المعارضة والاستئناف هذا الأمر جوازيًا.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني: التدابير التي خص بها المشرع الجزائري الطفل الجانح.

يقصد بتدابير الحماية والتهديب تلك التدابير المتخذة مع الحدث الجانح والتي يهدف من خلالها لمواجهة جنوح الأحداث وإصلاحه وحمايته وإعادة توجيهه نحو السلوك السوي، ولقد نصت عليها المواد 49 و 50 من قانون العقوبات الجزائري، بالإضافة للقانون الخاص بالطفل رقم 15-12.

نص المادة 49 على أنه : " لا يكون محلا للمتابعة الجزائية القاصر الذي لم يكمل عشر سنوات.

لا تقع على القاصر الذي يتراوح سنه من 10 إلى أقل من 13 سنة إلا تدابير الحماية والتهديب، ومع ذلك فإنه في مواد المخالفات لا يكون محلا إلا للتوبيخ.

ويخضع القاصر الذي يبلغ سنه من 13 الى 18 سنة، أما تدابير الحماية والتهديب أو لعقوبات مخففة"<sup>4</sup> .

<sup>1</sup> - حنيش رشيدة والعيادوي الزهرة ، المرجع السابق ص 51.

<sup>2</sup> - المادة 96 من قانون رقم 12-15

<sup>3</sup> - المادة 99 من قانون رقم 12-15

<sup>4</sup> - المادة 46 ق ع ج.

يستخلص من خلال هذا النص أنه لا يمكن متابعة الحدث الذي لم يكمل سن العاشرة من عمره، كما لا يكون القاصر الذي يتراوح سنة من 10 إلى أقل من 13 سنة، محلا لتسليط العقوبة عليه وإنما يكفي قاضي الأحداث باتخاذ سوى تدابير الحماية والتهديب في جرائم الجرح والجنايات.

أما في مواد المخالفات لا يكون محلا إلا للتوبيخ بالنسبة للقاصر الذي يبلغ سنه من 13 الى 18 سنة يمكن لقاضي الأحداث إخضاعه لتدابير الحماية والتهديب أو لعقوبات مخففة.

لقد نصت المادة 85 من قانون حماية الطفل رقم 15-12 على التدابير التي يمكن اتخاذها مع القاصر الذي يبلغ سنة من 10 الى 18 سنة بنصها على ما يلي: " دون الإخلال بأحكام المادة 86 أدناه لا يمكن في مواد الجنايات أو الجرح أن يتخذ ضد الطفل الا تدابير واحد أو أكثر من تدابير الحماية والتهديب الآتي بيانا :

- تسليمه ممثله الشرعي أو الشخصي أو عائله جديرين بالثقة.
- وضعه في مؤسسة معتمدة مكلفة بمساعدة الطفولة.
- وضعه في مدرسة داخلية صالحة لإيواء الأطفال في سن الدراسة.
- وضعه في مركز متخصص في حماية الأطفال الجانحين.
- وضعه تحت نظام المراقبة وتكليف مصالح الوسط المفتوح بالقيام به ويكون هذا النظام قابلا للإلغاء في أي وقت"<sup>1</sup>.

إن الحكم بهذه التدابير المذكورة أنفا، يكون لمدة محددة لا تتجاوز التاريخ الذي يبلغ فيه الطفل سن الرشد الجزائري وهو 19 سنة، وهذا طبقا لنص المادة 85 من قانون 15-12. كما يكون قابل للمراجعة والتغيير وفقا للمادة 70 ق ح ط.

يتبادر للذهن سؤال حول طبيعة هذه التدابير ففيما تتمثل هذه الطبيعة؟

<sup>1</sup> - المادة 85 من قانون حماية الطفل رقم 15-12

تكون الإجابة على هذا السؤال وفقا لثلاثة اتجاهات فقهية تتمثل فيما يلي:

### الاتجاه الأول:

فيتجه إلى أن الأصل في التدابير المطبقة في مجال معاملة الأحداث الجانحين الذين ارتكبوا جرائم جنائية معاقب عليها انها تدابير تربوية تستهدف إصلاح وتقويم وإعادة تنشئة الحدث ومن ثم لا تعتبر من قبيل العقوبات أو التدابير الوقائية .<sup>1</sup>

### الاتجاه الثاني:

ويرى أنصار هذا الاتجاه ان التدابير المطبقة في إطار مواجهة إجرام الأحداث هي عقوبات حقيقية، لأنها تهدف التأديب والإصلاح وهما من خصائص العقوبة، وإذا كانت هذه التدابير تخلو من معنى الإسلام فلها صفة الجزاء ووظيفه العقوبة فهي مقررّة لمصلحة الحدث ومصلحة المجتمع معا.<sup>2</sup>

### الاتجاه الثالث :

فيرى أن التدابير المطبقة في إطار الأحداث الجانحين، ليست عقوبات جنائية ولا تدابير تربوية أو وقائية، وإنما هي بمثابة إجراءات ذات الطبيعة إدارية.<sup>3</sup>

إن من بين التدابير الموجهة لإصلاح الحدث والتي نصت عليها المادة 85 من القانون 12-15 نجد ما يلي:

<sup>1</sup>- نبيل صقر، مرجع سابق، ص 94.

<sup>2</sup>- سعادوي بشير العقبات وتدابير الأمن المطبقة على القصر، شهادة الماجستير تخصص قانون خاص جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009 2010، ص ص 149، 150.

<sup>3</sup>- سعادوي بشي، نفس المرجع، ص 150.

## التسليم:

إن تسليم الحدث لوالديه أو من له الولاية عليه أو إلى شخص موثوق به، هو من التدابير المقررة لحماية الحدث في خطر معنوي ونجده كذلك كتدبير حماية للأحداث المنحرفين .<sup>1</sup>

يمكن القول إن تسليم الطفل لأحد أبويه على هذا النحو ليس تدبيراً تقويمياً في حد ذاته، وإنما هو دق ناقوس الخطر للوالدين ليهتموا بطفلهم بوجهه تربوياً .<sup>2</sup>

تلعب الأسرة دوراً بارزاً في إصلاح شخصية الحدث وتغييرها من الأسوأ للأحسن، وذلك من خلال توفير الجو الأسري الملائم، فمثلاً يجمع أغلب الدارسين المهتمين بقضايا الأسرة بأن علاقة التآلف والمحبة والانسجام بين الوالدين كفيلة بتدعيم تماسك الأسرة مما يساهم في تشكيل مناخاً أسرياً ملائماً لنمو الطفل وبناء شخصية متكاملة ومنتزعة، كما تؤدي أيضاً لإشباع حاجته للأمن النفسي والتوافق الاجتماعي اللذان يعدان عنصران مهمان في بناء الشخصية السوية.<sup>3</sup>

لقد إهتم المشرع الدولي بهذا التدوير فنصت المادة 46 من مبادئ الأمم المتحدة على الحالات الاستثنائية التي تجيز تسليم الحدث لغير والديه وهي:

- إذا كان الطفل أو الحدث قد تعرض للإيذاء من قبل الوالدين أو لولياء الأمر.
- إذا كان الطفل له الحدث قد تعرض للإيذاء الجنسي أو الجسدي أو العاطفي من قبل الوالدين أو ولي أمره.

<sup>1</sup> - أوفروخ عبد الحافظ، لسياسة الجنائية اتجاه الأحداث ، وادكريني شهادة الماجستير في الحقوق كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2010، ص 47.

<sup>2</sup> - نبيل صقر ، مرجع سابق الذكر، ص 104.

<sup>3</sup> - عماد بن تروش ، الأحداث المنحرفون ، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص ص 108، 109.

- إذا كان والد الطفل أو الحدث أو أولياء امره قد أهملوه أو تخلوا عنه واستغلوه.
- إذا كان الطفل أو الحدث يتعرض لخطر ديني أو أخلاقي بسبب سلوك الوالدين أو لياء امره.
- إذا تبدى خطر جسدي ونفسي جسيم على الطفل أو الحدث في سلوكه ولم يكن في وسع الوالدين أو أولياء الأمر أو الحدث نفسه ولا خدمات المجتمع المحلي غير المنزلية مواجهة ذلك الخطر بوسائل أخرى غير الإيذاء في المؤسسات الإصلاحية.<sup>1</sup>

### تدبير التوبيخ:

هو عبارة عن لوم رسمي يوجه للحدث لوضعه عند حده من قبل القاضي في المحكمة، وقد عرفته المادة 102 من قانون الطفل المصري بما يلي : " التوبيخ وتوجيه اللوم والتأنيب للحدث على ما صدر منه وتحذيره بألا يعود لمثل هذا السلوك مرة أخرى.<sup>2</sup>

فيتضح من خلال تحليل نص هذه المادة، بأن التوبيخ هو عبارة عن لون وتأنيب الحدث الجانح بغيت اصلاحه وانقاذه من السلوكيات الغير سوية، والتي تشكل جريمة.

كما يمكن تعريفه بأنه تدابير الحماية والتهديب موجه لإصلاح الحدث الجانح نص عليه المشرع الجزائري في العديد من النصوص القانونية الموجودة في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية، إصلاح الحدث الجانح الذي يتراوح سنه من 10 الى 13 سنة، وارتكب مخالفة وهذا ما نصت عليه المادة 49 ق ع ج، كما يقضي به القاضي على القاصر الذي يبلغ سنه من 13 إلى 18 وارتكب مخالفة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- أماني محمد عبد الرحمن المساعد رسالة ماجستير بعنوان المفهوم الحديث للعدالة الجنائية للأحداث، جامعة زيت، كلية الحقوق الإدارة العامة، فلسطين، 2014، ص143.

<sup>2</sup>- المادة 49 ق ع ج.

<sup>3</sup>- المادة 51 ق ع ج.



تنص المادة 462 ق إ ج على أنه : " إذا أظهرت المرافعات الحضورية أن الجريمة غير مسندة للحدث قضى قسم الأحداث بإطلاق سراحه، فإذا اثبتت المرافعات إدانته نص قسم الاحداث صراحة في حكمه على ذلك وقام بتوبيخ الحدث وتسليمه بعد ذلك لوالديه أو وصيه أو الشخص الذي يتولى حضانته.

وإذا تعلق الأمر بقاصر تخلى عنه ذووه وسلم لشخص جدير بثقة، ويجوز فضلا على ذلك أن يأمر بوضع الحدث تحت نظام الإفراج المراقب إما بصفة مؤقتة تحت نظام الإفراج المراقب، إما بصفة نهائية إلى أن يبلغ سنا لا يجوز أن يتعدى 19 سنة مع مراعاة أحكام المادة 445.

ويجوز لقسم الأحداث أن يشمل هذا القرار بالنفذ المعجل رغم الاستئناف".<sup>1</sup>

تحليل نص هذه المادة يتضح لنا إذا لم يثبت ارتكاب الحدث للجريمة، أطلق سراحه وفي الحالة العكسية قام قاضي الاحداث بتوبيخه وتسليمه بعد ذلك لوالديه أو لوصيه أو للشخص الذي يتولى حضانته، وفي حالة تخلي ذووه عنه سلم لشخص جدير بالثقة.

كما يمكن للقاضي أن يأمر بوضعه بعد التوبيخ تحت نظام الإفراج المراقب، إما بصفة مؤقتة أو بصفة نهائية، إلى أن يبلغ 19 سنة ويمكن أن يكون هذا النظام مشمولا بالنفذ المعجل رغم الاستئناف. يتضح لنا في الاخير ان التوبيخ ما هو إلا تدبير إصلاحي لا يهدف أبدا لإيلاء الحدث الجانح بل يهدف لحمايته ومحاولة إبعاده عن سبيل الانحراف، لذا فالموبخ هو القاضي يجب أن لا يكون متسما بالعنف أو تكون عبارته قاسية فتترك آثارا غائرة في نفسية الحدث تؤدي لنتائج سلبية وغير مرجوة من عملية التقويم والإصلاح.<sup>2</sup>

### تدبير نظام الإفراج المراقب :

<sup>1</sup> - المادة 462 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

<sup>2</sup> - سعداوي بشير، المرجع السابق، ص 162

يقصد بتطبيق نظام الإفراج المراقب أو الحرية المراقبة في مجال القانون الجنائي للأحداث وضع الحدث في بيئته الطبيعية تحت التوجيه والإشراف مع مراعاة الواجبات التي يحددها الحكم القاضي بالحرية المراقبة أو الوضع تحت الاختبار.<sup>1</sup>

ولقد عرفتهم المادة 11 من قانون الأحداث اللبناني بأنه يعني وضع الحدث تحت المراقبة جمعية الأحداث وتشمل مراقبة سلوكه وسيرته وعمله وثقافته و توجيهه التوجيه الصحيح والإشراف على شؤونه الصحية والاجتماعية والأخلاقية والمهنية<sup>2</sup>.

كما نص عليه المشرع الجزائري من خلال كل من نصوص المواد 462 و 469 ق إ ج والمواد من قانون حماية الطفل، وأبي تحليل نص المادة 469 ق إ ج ، يتضح بأنه يجوز لقسم الأحداث وضع الحادث بعد إدانته بصفة مؤقتة تحتها نظام الإفراج مع المراقبة.<sup>3</sup>

كما يمكن لقاضي الأحداث وضع الطفل الذي يتراوح سنه من 10 إلى 13 سنة تحت نظام الإفراج المراقب أن اقتضت مصلحة ذلك على أن لا يتجاوز في جميع الأحوال سن بلوغ سن الرشد الجزائري، ويمكن للقاضي لأحداث تكليف مصالح الوسط المفتوح بالقيام به، وهذا طبقا بنصوص المواد 85 و 87 من قانون حماية الطفل رقم 15-12.<sup>4</sup>

يمتاز نظام مراقبة السلوك بأنه نظام يحافظ على بقاء الروابط الاجتماعية بين الحدث وأسرته وعدم عزلة داخل المؤسسات الخاصة جامعة بال إيداع خصوصا وان معظم تلك المؤسسات تفتقر للمؤسسات الضرورية للإرتقاء بالحدث وإصلاحه بشكل سليم ومدروس.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>- سداوي بشير، المرجع نفسه، ص 165.

<sup>2</sup>- نبيل صقر، المرجع السابق، ص 113.

<sup>3</sup>- المادة 469 ق إ ج الجزائري، المرجع السابق.

<sup>4</sup>- المواد 85 و 87 من قانون حماية الطفل رقم 15-12.

<sup>5</sup>- كوشرت حسين أمين البرزنجي، المسؤولية الجنائية للأحداث دراسة مقارنة ، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى،

2016، ص ص 145 149.

وإن وضع الطفل الجائع تحت نظام مراقبة السلوك، خصوصا عندما يكون مراقب السلوك مؤهلا، فإن ذلك سوف يحمي الحدث من الوقوع في مهاوي الجريمة والانحراف.<sup>1</sup>

بالإضافة إلى تدابير الحماية والتعذيب، نص المشرع الجزائري أجاز الحكم على القاصر الذي يبلغ سنه من 13 إلى 18 سنة، بعقوبات مخففة طبقا لطبيعة كل جريمة.

فإذا كانت العقوبة المقررة له تصرفه للحبس، فإن القاضي وهنا يأمر به الرقابة القضائية وفقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية، لأن الطفل هنا لا يمكن وضعه رهن الحبس المؤقت، إلا استثناء إذا لم تكن التدابير المؤقت المنصوص عليها في المادة 70 كافية له.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- كوشرت حسين أمين، البرزنجي، المسؤولية الجنائية للأحداث، المرجع السابق، ص 144.

<sup>2</sup>- حنيش رشيد والعيادي الزهرة، المرجع السابق، ص 99.

خاتمة

ان دراسة موضوع دور قاضي الأحداث في حماية الطفل في حالة خطر أن له أهمية كبيرة في ظل التحولات والتطورات العملية الحالية وباعتبار أن الطفل نواة المجتمع، ونظرا لأهمية مرحلة الطفولة، سارعت مختلف التشريعات سواء على المستوى الداخلي للأوطان أو على المستوى الدولي لسن قوانين وإيجاد مؤسسات تتكفل بالطفل حتى البلوغ لكي ينشئ في جو مناسب ملائم ، ولا يتأثر بالعوامل المحيطة به والتي تنعكس على شخصيته.

نظرا لعدم قدرة الأسرة على القيام بمفردها بتقديم الرعاية الضرورية لأبنائها ، تدخلت الدولة في مد يد العون لها.

كما أن موضوع حماية الطفل قد لقي اهتماما كبيرا بالأول الاخيرة مثل في اتفاقيات والمواثيق الدولية، منها اتفاقية هيئة الأمم المتحدة سنة 1989، التي اعتبرت الميثاق الأول الذي تضمن حماية حقوق الطفل وقد ينعكس بشكل كبير على معظم الدول التي صادقت عليها، ومنها انطلقت عدة تشريعات وطنية تخدم الطفولة، من بينها الجزائر، حيث تجلى دورها في انضمامها إلى اتفاقية حقوق الطفل و التوقيع على مرسوم الإنضمام عام 1992، وسن قوانين جديدة قانون الأسرة المتعلق بالأمر 05-02 المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم للأمر ،84-11، وكذلك قانون حماية الطفل رقم 15-12، حيث استغرق المشرع في هذا الأخير حوالي 23 سنة من أجل إصدار هذا القانون والذي جل نصوصه مستوحاة من نصوص قانون اتفاقية الأمم المتحدة، ومن مختلف القوانين الداخلية، منها قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات وقانون السجون وقانون إدماج الاجتماعي، ويعد صدوره دليل على حرص الدولة في الذهاب إلى أبعد الحدود لتوفير الحماية اللازمة للطفل وضمان حقوقه، خاصة وأن المشرع الجزائري قام بأفراده كتشريع خاص كغيره من التشريعات الأخرى.

هذا لما له من أهمية بالغة في حياة الإنسان، خاصة وفي المجتمع ككل ، لأنه يتعلق بحقوق وحريات فئة هشة مستضعفة في المجتمع ألا . وهي فئة الأطفال، وقد سعى المشرع ضمن قانون حماية الطفل 12-15 لإزالة الكثير من الغموض الذي كان يسود مواد قانون الإجراءات الجزائية، من خلال تحديد تعريف للطفل مع تفريد تعريف جزئي للطفل في خطر وآخر للطفل الجانح مع تحديد سن المتابعة الجزائية لهذا الأخير، بعدما كان قانون الإجراءات الجزائية يكتفي بتحديد سن الرشد الجزائية فقط، كما أن هذا القانون استطاع أن يكفل ويؤكد الكثير من الحقوق للطفل سواء التي كانت غامضة أو حتى كانت منعدمة في نفس الوقت قبل صدوره، كما أنه استطاع أن يضمن الحماية من العنف حتى داخل الأسرة التي اعتبرت الملجأ الوحيد والعائل الأول للطفل.

إن قانون حماية الطفل رقم 15-12 كرس حماية اجتماعية وقضايا لفئة الأطفال في خطر وحتى الأطفال الجاني الحين وذلك باقتراح إجراءات قانونية مرنة.

وتم التركيز في الفصل الأول على ضبط المفاهيم الأساسية من تعريف للطفل في شتى المجالات، إضافة إلى أنه تضمن مختلف حالات تعرض الطفل في خطر وحقوقه، وأيضا مفهوم مجنوح الأحداث وعوامل الجنوح.

وفي الفصل الثاني تم التفريق للحماية القضائية للطفل في خطر حيث أن المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 15 12 انتهاج سياسة تعبر عن الوقاية بدل العقاب وذلك من حيث تخصيص النصوص الإجرائية المناسبة لي معاملة الحدث المتواجد في حالة الخطر، وحتى الطفل الجانح و تحديد مثلا الجهاز المسؤول عن متابعة حالته، كما أن قضاء الأحداث قد خصه المشرع بإجراءات خاصة تميزه عن تلك المقررة للبالغين، إذا أحاط المشرع الحدث الجانح بضمانات قانونية قضائية بدءا من سير الإجراءات و بدءا بمرحلة التحريات الأولية وصولا إلى المتابعات القضائية والتحقيق الابتدائي، أمام قاضي الأحداث المكلف بالأحداث ثما إجراءات التقاضي الخاصة أثناء التحقيق النهائي بالجلسة.

\* وبناء عليه، ومن خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها: المدة التي وردت في تعيين قاضي الأحداث ثلاث سنوات فقط غير كافية بالنظر إلى أن حالة الطفل يمكن أن تطول أكثر مما يستوجب خبرة إدارية يكتسبها القاضي مع مرور الوقت.

\* مثول الطفل المعرض للخطر أمام القاضي الأحداث، خصوصا الذي ليس له ولي شرعي أو وصي عليه يخلق لديه نوع من الرهبة والخوف والتوتر مما قد يؤثر على نفسيته حاضرا ومستقبلا.

\* منح المشرع الجزائري السلطة التقديرية لقاضي الأحداث باتخاذ أي تدبير يراه مناسبا للطفل حتى ولم يوافق عليه الطفل أوليها الشرعي أو الوصي، نظرا لرؤية مصلحته في ذلك التدبير.

\* أن القانون رقم 15-12 المتعلق بحماية الطفل قد سائر الزمان والمكان لحماية الطفل من الظواهر والآفات التي قد تحدث به، وهو خطوة إيجابية للمشرع الجزائري باستحداث له مع تطور القوانين والأنظمة ، وغيرها أن كل عمل لا يخلو من النقائص، الأمر الذي منه ارتأينا إلى جملة من الاقتراحات التي نقترحها في هذا البحث نوردتها كالتالي:

- التوعية أكثر في المجتمع المدني وفي الأسر خاصة في الإسهام في الحماية للطفل وإبعاده عن كل ما قد يدفعه للانحراف وتحسيسه بالأعمال التي يمكن أن تضعه محل الخطر.

- عدم إبقاء الطفل لوحده أثناء مثوله أمام القاضي الأحداث والزاميته مرافقته من قبل مصالح الوسط المفتوح حتى يخلق نوع من الطمأنينة والراحة النفسية التي يمنحونها له بحكم الخبرة والتجربة.

- تفعيل ما جاء في أحكام القانون 15-12 على أرض الواقع والأمر بجميع الإجراءات دون تهاون أو إهمال حتى لا يكون هذا القانون حبرا على ورق.

-وضع إجراءات وعقوبات صارمة وتنفيذها عند الإخلال بما نص عليه القانون المتعلق بحماية الطفل حتى تكون عبرة لمن اعتبر .

- إنشاء مؤسسات ومراكز عديدة لتربية وتوجيه الطفل بدلا من المؤسسات العقابية، وذلك حتى ينتشر الوعي في المجتمع ويحارب الانحراف قبل الجنوح.

- ونتمنى أن يكون قد وفقنا في هذا الإنجاز، حتى وإن كانت هناك نقائص، فالكمال لله وحده، ونرجو من الله عز وجل أن يوفقنا لما هو أفضل.



# قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

القرآن الكريم: المعاجم :

1. إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزينات، المعجم الوسيط، ج2، مجمع اللغة العربية، 1985م.

2. أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414 هـ. 3. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصر، المجلد الأول، عالم الكتاب، القاهرة 1429 هـ /2008م.

4. المعلم بطرس البستاني، قاموس محيط مكتبة لبنان، بيروت، 1997. الاتفاقيات والقوانين:

1. اتفاقية حقوق الطفل، الصادر سنة 1989، صادقت عليها الجزائر، 19 ديسمبر 1992. 2. الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل المصادق عليها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 20/11/1989، وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 92-461. المؤرخ في 17/11/1992، الجريدة الرسمية رقم 83، المؤرخة في 18/11/1992، العدد 4787.

3. الإطار العربي للطفولة، 2001، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية، إدارة الطفولة المصادق عليه من قبل مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية، عمان ، 28 مارس 2011.

4. الأمر 03-72، المؤرخ في 25 ذي الحجة 1391، الموافق لـ: 10 فبراير 1972، المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة الجريدة الرسمية عدد 15 الملغى بموجب القانون رقم 15-12، المتعلق بحماية الطفل).
5. الأمر رقم 02-11، المؤرخ في 20 ربيع الأول 1423 هـ الموافق لـ 23 فبراير 2011، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155، المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ 08 يونيو سنة 1966، والمتضمن قانون إج. ج ، الجريدة الرسمية عدد 12، لسنة 2011.
6. الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ 8 يوليو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.
7. الأمر رقم 64-75 ، المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق لـ 26 سبتمبر سنة 1975، والمتضمن إحداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة، الجريدة الرسمية، عدد 81، الصادرة في 10 أكتوبر 1975، (الملغى).
8. القانون الدستوري الجزائري، التعديل الأخير لسنة 2021، المواد 37،38،63،65،76،
9. القانون المدني الجزائري الصادر بموجب الامر 7-8 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق لـ 26 سبتمبر سنة 1975 يتضمن القانون المدني. ج ر ج ج ، عدد 78 الصادر في 24 رمضان عام 1395 الموافق لـ 30 سبتمبر سنة 1975 المعدل والمتمم بالقانون 07-05 الصادر بتاريخ 13 ماي 2007. المادة 400،ص50. 2008 .
10. قانون حماية الطفل الكويتي ، رقم 21 لسنة 2015.
11. قانون حماية الطفل المصري رقم 12 لسنة 1996 والمعدل بالقانون 126 لسنة 2008.

12. القانون رقم 14-01 ، المؤرخ في 04 فبراير 2014 المتضمن قانون العقوبات،  
الجريدة الرسمية، عدد 07 ، معدل ومتمم بالأمر رقم 66-18 المؤرخ في 18 صفر 1386  
الموافق لـ 08 يونيو 1966.

13. القانون رقم 15-12 ، المؤرخ في 15 يوليو 2015 المتعلق بحماية الطفل، الجريدة  
الرسمية، العدد 39 المؤرخة في 19 يوليو 2015.

14. الميثاق الافريقي لحقوق الطفل وصحته ورفاهيته لسنة 1990، صادقت عليه الجزائر  
بموجب المرسوم الرئاسي رقم 243.03 ، الممضي في 8 يوليو 2003 ، المتضمن  
التصديق على الميثاق الافريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، المعتمد بأديس ابابا في يوليو سنة  
1990، الجريدة الرسمية عدد 41، المؤرخة في 09 يوليو 2003.

#### المراجع باللغة العربية.

#### الكتب :

1. إبراهيم حرب محيس، إجراءات ملاحقة الأحداث الجانحين في مرحلة ما قبل المحاكمة،  
الطبعة 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

2. أشرف رمضان عبد الحميد متى تذكير الطفل على إجراءات الدعوة الجنائية، دراسة  
تحليلية مقارنة في القانون الوضعي.

3. حسن عبد الحميد، أحمد رشوان، دراسة الطفل في علم الاجتماع، المكتب الجامعي  
الحديث، الإسكندرية، 2007.

4. سكماجي هبة فاطمة الزهراء ، بولمكل أحمد ، الحماية القضائية للطفل في حالة  
خطر في القانون رقم 12-15 ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49 جوان 2018 ، المجلد  
ب مخبر العقود وقانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة.

5. سيد ،رمضان اسهامات الخدمات الجامعية في مجال انحراف الأحداث، دار المعرفة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1995.
6. صبحي محمد أمين، الطفل في ظل الشريعة الإسلامية جوهرًا وحقوقًا ، محاضرات في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي البابس، سيدي بلعباس.
7. عبد الباسط محسن، أصول البحث الاجتماعي، الطبعة 3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1971.
8. عبد الله بن عبد الرحمان الدويش، انحراف الأحداث، الأسباب والعلاج، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.
9. على مانع، عوامل جنوح الأحداث في القانون في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1997. 10. عماد بن تروش، الأحداث المنحرفون الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
11. فتوح عبد الله الشاذلي، قواعد الأمن المتحدة لتنظيم قضاء الاحداث دراسة تأصيلية مقارنة بقوانين الاحداث العربية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991.
12. محمد حزيط قاضي التحقيق في نظام القضاء الجزائري، الطبعة الثالثة، دار ،هومه الجزائر، 2010.
13. محمد سند الحكاية، اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2006.
14. محمد عبد القادر قواسمية جنوح الأحداث في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر .

15. محمود سليمان ،موسى قانون الطفولة الجانحة والمعامل الجنائية للأحداث، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، مصر، 2006.
16. محمود سليمان، الإجراءات الجنائية للأحداث الجانحين، دراسة مقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1 ، كلية الحقوق، الإسكندرية، 2008.
17. نبيل صقر، أ. صبر جميلة ، الأحداث في التشريع الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر ، 2008.
18. نعيمى جمال، قانون حماية الطفل في الجزائر (تحليل وتأصيل المادة في مادة) القانون رقم 15 12 المؤرخ في 15/12/2015، دار هومه.
19. وعد إبراهيم الأميي، العنف في وسائل الإتصال المرئية وعلاقته بجنوح الأحداث، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط 1، 2013.
20. ياسر طالب راجي الخزاولة، عوض خلف أخو رشيدة، حقوق الطفل في التاريخ، الطبعة 1، دار زمزم للنشر والتوزيع، 2015.
21. يحيى جمال، قانون حماية الطفل في الجزائر، تحليل ،وتأصيل دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، 2016.
22. كوشرت حسين أمين البرزنجي، المسؤولية الجنائية للأحداث دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 1996.
- 23 عبد الرحمان عيسوي، سيكولوجية الجنوح ، منشأة المعارف، الإسكندرية. 24
- . مساعدي عبد الوهاب حماية الطفولة بين الشريعة الإسلامية والتشريع الجزائري والمواثيق الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتمنراست، الجزائر.

المقالات:

1. آية بولحبال، دور وسائل الإعلام والاتصال في اكتساب السلوك الجانح للأحداث، مجلة الإحياء، مخبر التطبيقات، علم النفس العيادي في الوسط العقابي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 20، العدد 27، 2020.
2. ثابت دنيا زاد، حقوق الطفل في خطر وآليات حمايته في التشريع الجزائري، مجلة دراسات في حقوق الإنسان، العدد الثاني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة، جوان 2018. 3. رتيبة بن ذخان، المسؤولية الجنائية للأحداث في التشريع الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة الجزائر 1 فاصلة بن يوسف بن خده كلية الحقوق سعين حمدين، الجزائر، المجلد السادس العدد الثالث سبتمبر 2020/2021.
4. قهار كاميلية روضة ، قضية التحقيق القضائي مع الحدث الجامعة في قانون حماية الطفل الجزائري، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة معسكر ، العدد السابع عشر، سبتمبر 2018.
5. مالكي توفيق، طبيعة الإجراءات القضائية في متابعة الحدث الجانح مجلة المعيار، مخبر البحث في التشريعات الاقتصادية، جامعة تيسمسيلت الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2021.
6. نشاش منية الحقوق والضمانات المقررة لحماية الأحداث أثناء التحقيق وسير إجراءات المحكمة، المداخلة الثانية معدة بغرض المشاركة في الملتقى الوطني حول جنوح الأحداث قراءة في واقع وافق الظاهرة وعلاجها جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016.

7. هوارى صباح منشار عطا الله، جنوح الاحداث ومسؤولية الحدث في الفقه الإسلامى والقانون الوضعى، مجلة حقائق للدراسات النفسية الاجتماعية، جامعة الجلفة ، العدد التاسع، الجزء الثانى.

8. بن يوسف القنعى، الحماية الجنائية للأحداث على ضوء القانون - المتعلق بحماية الطفل، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعى، 2018.

### الأطروحات والمذكرات:

1. سعداوى بشير، العقبات وتدابير الأمن المطبقة على القصر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون خاص جامعة وهران كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010.

2. أمانى محمد عبد الرحمن المساعيد رسالة ماجستير بعنوان المفهوم الحديث للعدالة الجنائية للأحداث، جامعة زيت كلية الحقوق الإدارة العامة، فلسطين، 2014.

3. أوفروخ عبد الحافظ، لسياسة الجنائية اتجاه الأحداث، واذكرينى شهادة الماجستير فى الحقوق، كلية الحقوق جامعة منتورى، قسنطينة، 2010-2011.

4. بياخشة ،مريم، أثر الحرمان العاطفى فى ظهور جنوح الأحداث، دراسة ميدانية بمركز إعادة التربية قائمة، مذكرة لنيل شهادة الماستر فى علم النفس الاكلينيكى، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة العربى بن مهيدى، أم البواقى، 2016-2017.

5. بكوش زهراء ومدانى نصيرة، قضايا الأحداث، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، المدرسة العليا للقضاء، دفعة 2008.



6. حسن أنور الخطيب، الحماية القانونية للأطفال أثناء النزعات المسلحة، إجازة الرسالة، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، فلسطين، 1432 هـ، 2001م.
7. حمو إبراهيم فخار الحماية الجنائية للطفل في الشارع الجزائرية والقانون المقارن، رسالة الدكتوراه في الحقوق تخصص قانون جنائي، جامعة محمد خيضر، ، بسكرة، 2014،
8. حمو بن إبراهيم فخار الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري والقانون المقارن، رسالة نيل دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون قضائي، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014.
9. حنيش رشيدة والعيداني الزهرة، خصوصية قاضي الأحداث في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل الماستر في الحقوق، تخصص احوال شخصية، جامعة الجلفة، 2016-2017.
10. زواش ربيعة محاضرات ودروس أقيمت على طلبة السنة الثانية ماجستير ، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2015/2016.
11. زينب عوين، قضاء الأحداث، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
12. سليمان أنيس، مبدأ سرية التحقيق في القانون الجزائري، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص قانون جنائي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2019/2020.
13. سمر محمود خليل عبد الله، حقوق الطفل في الإسلام والاتفاقيات الدولية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2003.

14. صوالح محمد العروسي التدابير القانونية المقررة للأحداث الجانحين دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون جامعة بغداد، 1984.
15. عباس هدى، قضاء الاحداث مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة العقيد أكلي محند ، البويرة، الجزائر، 2015-2016.

### المراجع باللغة الأجنبية:

- المادة 375 من القانون المدني الفرنسي

مصادر الأنترنت :

- موقع المعاني، تعريف الخطر : <https://www.almany.com>

- موقع بوابة القانون الجزائري مجلس قضاء معسكر، قضايا الأحداث:

- موقع مفاهيم، تعريف الطفل في اللغة وعلم الاجتماع : <https://mafahem.com>

2023/02/25

موقع موضوع، تعريف الخطر : <https://mawdoo3.com>

.Http : cour de mascara. mjustice. d2. Vu le 18/03/2023 h23 :23

www.wikiédia.org. Enfant être humain dans sa période de développement située entre la naissance et la puberté 25/02/2023

الفهرس

إهداء

الشكر

05	مقدمة
12	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للطفل في خطر
13	المبحث الأول ماهية للطفل في خطر
13	المطلب الأول: تعريف الطفل في حاله خطر
14	الفرع الأول: التعريف اللغوي
16	الفرع الثاني: تعريف الطفل في خطر اصطلاحا
19	المطلب الثاني: حالات تعرض الطفل للخطر وحقوقه
19	الفرع الأول: حالات تعرض الطفل للخطر
22	الفرع الثاني: حقوق الطفل في خطر
25	المبحث الثاني: مفهوم جنوح الأحداث
25	المطلب الأول: تعريف جنوح الأحداث
26	الفرع الأول: التعريف اللغوي للحدث
27	الفرع الثاني: اصطلاحا
35	المطلب الثاني: أسباب وعوامل جنوح الأحداث
35	الفرع الأول: الأسباب الاجتماعية لجنوح الأحداث
38	الفرع الثاني: الأسباب والعوامل النفسية لجنوح الأحداث
42	الفصل الثاني: الآليات القانونية لحماية القضاية للطفل
43	المبحث الأول: مفهوم قاضي الأحداث
43	المطلب الأول: تعريف قاضي الأحداث
44	الفرع الأول: قاضي الأحداث في النظام الجزائري
47	الفرع الثاني: قاضي الأحداث في النظام الفرنسي

50.....	المطلب الثاني: تعيين قاضي الأحداث.
51.....	الفرع الأول: شروط تدخل قاضي الأحداث.
57.....	الفرع الثاني: صفات قاضي الأحداث.
61.....	الفرع الثالث: مهام قاضي الأحداث.
64.....	المبحث الثاني: الآليات التي خاصة بها المشرع الجزائري قاضي الأحداث للطفل في حالة خطر والطفل الجرح.
64.....	المطلب الأول: الأحكام والتدابير التي خص بها المشرع الجزائري قاضي الأحداث للطفل في حالة خطر.
65.....	الفرع الأول: الأحكام التي خاصة بها المشرع الجزائري قاضي الأحداث للطفل في حالة خطر.
68.....	الفرع الثاني: التدابير القضائية المقررة لصالح الطفل المعرض للخطر.
73.....	المطلب الثاني: الأحكام والتدابير التي خاص بها المشرع الجزائري قاضي الأحداث للطفل الجرح.
73.....	الفرع الأول: الأحكام التي خص بها المشرع الجزائري الطفل الجرح.
82.....	الفرع الثاني: التدابير التي خص بها المشرع الجزائري الطفل الجرح.
91.....	الخاتمة.
36.....	قائمة المصادر والمراجع.

## ملخص مذكرة الماستر

يعتبر كل من الطفل المعرض للأذى والطفل الجانح طفلا في خطر، سواءا كان الضحية أو كان العنصر الفاعل للجرم، ويعتبر الطفل في خطر كما تنظر إليه السياسة القانونية الحديثة ضحية عوامل شخصية وبيئية وضحية أشخاص على حد سواء، كل هذا يؤثر على شخصه وذاته وأمنه أولا وتصرفاته التي تخفي الجريمة في جوانبها ثانيا، هذا الطفل هو وجهان لعملة واحدة ولا يمكن تسمية أحدهما بالضحية والآخر بالجرم وعليه إعتد المشرع الجزائري الطفل في خطر، وعلى إثر هذا الجدل القائم بخصوص الطفل أقر ذات المشرع الحماية القانونية له من خلال تبني قانون أقل ما يقال عليه أنه محكم وأقرب للمثالي، مكرس لخدمة فئة الأطفال دون غيرهم، متمثل في القانون 12-15 المتضمن حماية الطفل ومحاطا بمختلف النصوص التشريعية التي تكمله كونه قانون حديث وليد أحكام القوانين الداخلية الأخرى على غرار قانون العقوبات قانون الإجراءات الجزائية، قانون السجون والإدماج الاجتماعي، هذا القانون يجمع بين الحماية الاجتماعية والحماية القضائية وهيئاتهم وآلياتهم وإجراءاتهم وتدابيرهم المختلفة رغم تباينهم لصالح هدف واحد وهو حماية الطفل.

الكلمات المفتاحية:

1/. الطفل للخطر 2/. قاضي الأحداث 3/. جنوح الأحداث.4/. التدابير 5/.حالات

## Abstract of The master thesis

Both the child exposed to harm and the delinquent child are considered a child in danger, whether he is the victim or the perpetrator of the crime. The child is considered in danger, as modern legal policy views him, as a victim of personal and environmental factors and a victim of people alike. All of this affects his person, self, security first, and his actions. Which hides the crime in its aspects. Secondly, this child is two sides of the same coin, and one cannot be called the victim and the other the crime. Accordingly, the Algerian legislator adopted the child as being in danger, and as a result of this existing controversy regarding the child, the same legislator approved legal protection for him by adopting a law, to say the least. It is tight and close to the ideal, dedicated to serving the category of children and not others, represented in Law 15-12, which includes child protection and surrounded by various legislative texts that complement it as it is a modern law born of the provisions of other internal laws such as the Penal Code, the Criminal Procedure Code, the Prisons and Social Integration Law. This law brings together Between social protection and judicial protection and their various bodies, mechanisms, procedures and measures, despite their differences, in favor of one goal, which is child protection.

.key words:

1/Child at risk 2/. Juvenile Judge 3/. Juvenile delinquency.4/. Measures 5/.cases